الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

واقع السياسة النقدية في ظل الاصلاحات

دراسة حالة الجزائر الفترة 1990 – 2015

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود و مالية دولية

إعداد الطالبتين:

- بودور لمياء
- بوجاجة عزيزة

تحت إشراف الأستاذ:

قريشي العيد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: بن الدين محمد أمين	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: قريشي العيد	جامعة جيجل	مشرفا و مقررا
الأستاذ: محي الدين سمير	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2015 –2016

www.ensdz.com

الشكر

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور، فسبحانك لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

ثم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل "**العيد قريشي**" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة أولا، وللتسهيلات والتوجيهات التي منحها لنا ثانيا ولجميل صبره وحسن معاملته معنا ثالثا، كما أنه لم يبخل بوقته الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاه الله عنا ألف خير.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون من قريب أو من بعيد، دون أن ننسى الأستاذة "**بوحيضر رقية**" إلماما بتوجيهاتها السديدة في إنجاز هذه المذكرة.

فالله نسأل أن يزيدنا علما وينفعنا علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

الشكر

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة عامة..... أ-ج

الفصل الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المصرفية

تمهيد..... **07**

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض..... **08**

المطلب الأول: مرحلة إقامة نظام مصرفي جزائري ودوره..... **08**

المطلب الثاني: الإصلاح المالي والمصرفي سنة 1971..... **11**

المطلب الثالث: أهم إصلاحات النظام المصرفي الجزائري..... **16**

المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية لقانون النقد والقرض90-10..... **18**

المطلب الأول: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض90-10..... **18**

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض90-10..... **19**

المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض90-10..... **23**

المبحث الثالث: النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض90-10..... **27**

المطلب الأول: أهم تعديلات قانون النقد والقرض90-10..... **27**

المطلب الثاني: مشاكل الإصلاحات في النظام المصرفي الجزائري..... **32**

خلاصة..... **37**

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد..... **39**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية..... **40**

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية ومراحل تطورها..... **40**

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية..... 42
المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها..... 45
المبحث الثاني: أداوت السياسة النقدية..... 48
المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية..... 48
المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية..... 52
المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية..... 54
المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية وتجارب بعض الدول لها..... 55
المطلب الأول: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية..... 55
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في السياسة النقدية..... 57
خلاصة..... 60

الفصل الثالث:واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)

تمهيد..... 62
المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر..... 63
المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 90-10..... 63
المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية بعد قانون 2001..... 64
المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر..... 66
المطلب الأول: أداة إعادة الخصم..... 66
المطلب الثاني: أداة الاحتياطي الإجباري..... 68
المطلب الثالث: أدوات السوق النقدية..... 69
المبحث الثالث: آثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر..... 71
المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على العرض النقدي في الجزائر..... 71
المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر..... 77
المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات والبطالة في الجزائر..... 80
خلاصة..... 86
الخاتمة العامة..... 88
قائمة المراجع..... 93

الملخص..... 101

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعد إصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي، بحيث يحتل النظام المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزا حيويا في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلال تسهيل تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني، وقد أثبتت التطورات الاقتصادية في الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية المحلية أهمية دور النظام المصرفي على مستواها، والجزائر واحدة من بين هذه الدول التي تعتمد على النظام المصرفي بشكل كبير في تمويل أنشطتها الاقتصادية، ولذلك سعت إلى إيجاد وضع ملائم وسياسة فعالة وتنظيم محكم للنظام المصرفي حتى يؤدي الدور المنوط له، ويظهر ذلك من خلال القوانين والتشريعات الاقتصادية بدء بقانون (86-12) فقانون (88-06) وبعد ذلك جاء قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض والذي يعتبر حجر الزاوية للإصلاحات الاقتصادية والمالية، وقد أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض ممكنا بحيث ظهر فيه اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود، كما كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية من خلال تفعيل أدواتها وتحديد أهدافها النهائية بدقة وأولوية مسبقة التحديد بعيدا عن أي خلفيات أو مصالح، مع فتح المجال الواسع أمام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى وفي الفترات المناسبة لذلك.

وقد ظهر مع بداية الألفية الثالثة تطبيق سياسة نقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل، فائض هام لميزان المدفوعات مع نسب عالية من البطالة، ويعتبر هذا السياق مختلف للغاية عن السياق الذي عرفته الساحة المصرفية آنفا، بحيث اعتمدت الجزائر سياسة نقدية توسعية تماشيا مع برنامجي الإنعاش والدعم الاقتصادي.

لذلك فإن دراسة موضوع السياسة النقدية في ظل الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري يعد من أكثر المواضيع المثيرة للنقاش والجدل.

وبناءا على ما تم استعراضه تتبلور إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي: **ماهو واقع السياسة النقدية في ظل الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1990- 2015)؟**

وانطلاقا من صميم التساؤل الرئيسي السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة نطرح الأسئلة التالية:

- ماهي أهم الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري؟

- ماهي السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها وأنواعها؟

- كيف كان مسار السياسة النقدية في الجزائر؟

- ماهي الآثار التي أفرزتها السياسة النقدية في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة منها:

- ساهمت الإصلاحات المصرفية التي عرفها النظام المصرفي الجزائري في تطوير السياسة النقدية؛

- يوجد أثر للسياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر؛

- تلعب السياسة النقدية في الجزائر دورها كأداة أساسية للسياسة الاقتصادية.

3- أسباب اختيار الدراسة:

تكمن الأسباب الدافعة إلى اختيار هذه الدراسة في:

- تعتبر الدراسات النقدية مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد من تيارات تضخمية أو انكماشية تتعلق بمشاكل تمويل التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في حل المشاكل التي تعاني منها الجزائر؛

- الرغبة في تنمية المعارف الشخصية في موضوع السياسة النقدية؛

- الميول للتعرف على واقع السياسة النقدية في الجزائر؛

- إثراء المكتبة بمراجع تخص هذا الموضوع.

4- أهمية الدراسة:

تعود هذه الأهمية، لكون الدراسة تتعلق بأكثر السياسات الاقتصادية استخداما، متمثلة في السياسة النقدية وهذا بالرغم من الجدل الذي طالها، حول فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسعي لتحقيق معدلات نمو جيدة، كما تكمن الأهمية أيضا للمكان والزمان الذي يغطيه هذا البحث والمتعلق بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 إلى 2015.

5- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحليل وتتبع الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة؛

- محاولة إبراز دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ الملائم لعمل السياسة النقدية للقيام بدورها الهام والمساهمة في التنمية والإنعاش الاقتصادي؛

- محاولة تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر.

6- منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي للإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، ثم استخدام المنهج التحليلي والذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج من خلال استعراض الجوانب الإحصائية المتعلقة بالدراسة وتحليلها.

7- هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على مجموعة من المباحث، بالنسبة للفصل الأول (تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات) فقد تم التعرض في مبحثه الأول إلى النظام المصرفي الجزائري قبل قانون النقد والقرض، وفي المبحث الثاني إصلاحات قانون النقد والقرض،في حين المبحث الثالث النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض، أما الفصل الثاني (الإطار النظري للسياسة النقدية) فقد تم التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول السياسة

النقدية ،وفي المبحث الثاني إلى مختلف أدوات السياسة النقدية بينما كان المبحث الثالث من هذا الفصل لتبيان دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية وتجارب بعض الدول لها.

وبالنسبة للفصل الثالث (أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الجزائري في الفترة 1990-2015) فقد خصص للدراسة التطبيقية في الجزائر، تم التمهيد له في المبحث الأول بالتطرق إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر وذلك في ظل الإصلاحات، في حين المبحث الثاني شرح فيه أدوات السياسة النقدية في الجزائر، أما في المبحث الثالث تم تبيان فيه كيفية تأثير السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر. وأخيرا ختم هذا المبحث بخاتمة عامة خلص فيها إلى عدة نتائج مكنت من إيداع بعض التوصيات في هذا الموضوع، وبغية فتح باب البحث من جديد آفاق في شكل عناوين تصلح لأن تكون إشكاليات لمواضيع بحوث مستقبلية.

8- صعوبات الدراسة:

في هذا الموضوع تم التعرض لجملة من الصعوبات والعراقيل بالخصوص ما يتعلق منها بالجانب الذي يخص إصلاحات النظام المصرفي الجزائري إذ كان هناك نقص كبير في الكتب التي تتناول هذا الموضوع، بالإضافة إلى عدم تطابق المعلومات الإحصائية التي تتعلق بالجانب التطبيقي وضيق الوقت المخصص للقيام بإعداد الموضوع.

9- الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع السياسة النقدية سواء منها ما تعلق بحالة الجزائر أو عموما، ويعد هذا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة، ولينة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة، ومن بين هذه الدراسات على سبيل الذكر وليس الحصر:

- النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1990-2000)، قام بإعدادها صالح مفتاح سنة 2003، وكانت إشكاليتها: ماهي مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خاصة في فتر الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية في الفترة (1990-2000)؟

الهدف منها إعطاء صورة شاملة عن الجانب النظري للسياسة النقدية، وفي الجانب التطبيقي قام بإسقاط الجوانب النظرية على حالة الجزائر بالتركيز على الفترة الممتدة من (1990-2000).

– السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر (2000–2009)، قام بإعدادها لونيس إكن سنة 2011، وكانت إشكاليتها: ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)؟

الهدف منها توضيح الإطار النظري للسياسة النقدية ثم دور هذه الأخيرة في ضبط العرض النقدي وإسقاط ذلك على الجزائر مع تركيزه على تطور السياسة النقدية في الجزائر وأثر أدائها على العرض النقدي خلال الفترة (2000–2009).

– دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر الفترة (1990–2011) قام بإعدادها صالح لحبيب سنة 2013، وكانت إشكاليتها: ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر؟

الهدف منها معرفة مكانة السياسة النقدية في معالجة إختلالات ميزان المدفوعات في الجزائر وتحديد سبل وآليات ذلك خلال الفترة (1990–2011).

– دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990–2010)، قام بإعدادها بهاء الدين طويل سنة 2015، وكانت إشكاليتها: ما هو الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010؟

الهدف منها معرفة أي من السياستين المالية والنقدية أدواتها أنجع في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومنها السعي لتحقيق معدلات نمو جيدة، وذلك في ظل الظروف التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2010) والتي تميزت بالتحول وعدم الاستقرار بالإصلاحات والتعديلات الهيكلية، إضافة للأزمات وحالات الرخاء التي عرفها الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات

تمهيد

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض

المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية لقانون النقد والقرض

المبحث الثالث: النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض

خلاصة

تمهيد:

يعتبر النظام المصرفي بمثابة القلب النابض للنظام المالي في مختلف الدول السائرة في طريق النمو، كما قد أضحى من العسير بالنسبة للجزائر نظرا لكونها من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية مسايرة التغيرات الاقتصادية في الدول المتقدمة دون إحداث تغييرات جذرية في النظام المصرفي، لذلك يعتبر الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر.

وبداية من التسعينات شهدت الجزائر قفزة نوعية خاصة مع ظهور قانون النقد والقرض، الذي يعتبر من أهم النصوص التشريعية لتحول الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى تبني آليات اقتصاد السوق، حيث تضمن قواعد تنظيمية ورقابية، توجيهية تتناسب وخصوصيات اقتصاد السوق.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض.

المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية لقانون النقد والقرض.

المبحث الثالث: النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض.

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض

لقد خضع النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى عدة تغيرات، فلقد كانت السلطات الجزائرية تطمح في كل مرة إلى مطابقة وملائمة النظام المصرفي مع الأوضاع الاقتصادية المتجددة.

ولهذا تم التعرض في هذا المبحث إلى دراسة مرحلة إقامة نظام مصرفي مع الوقوف على أهم الإصلاحات التي عرفها قبل صدور برنامج الإصلاح المصرفي لسنة 1990.

المطلب الأول: مرحلة إقامة نظام مصرفي جزائري ودوره

نشأ النظام المصرفي في الجزائر وترعرع كامتداد وكظل للنظام الفرنسي وكانت وظيفته خدمة الاقتصاد الوطني، وهذا النظام كان بمثابة امتياز للجزائر لم تخص به المستعمرات الأخرى، ورغم كل علله فالمؤسسات المالية تميزت بوجود شبكة بنوك هي الأكثر تطور من أية مستعمرة فرنسية أخرى بل وكان هناك بنك إصدار أيضا، دون أن تكون له كل الحقوق التي تمثلها في الدول ذات السيادة، وبجانب البنوك الخاصة كانت هناك بنوك تابعة للقطاع العام، إضافة لفروع البنوك الفرنسية الخاصة والعامة والمختلطة، وخلال حرب التحرير أضيف بنك التنمية[1].

وبعد الاستقلال قامت السلطات الجزائرية باستعادة كامل حقوقها وإنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة الوطنية، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة.

أولا: النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

قامت الجزائر في هذه المرحلة بتبني النظام الاشتراكي والتخلي عن النظام الليبرالي التابع للاقتصاد الفرنسي والقيام ببعض الإجراءات من أهمها ما يلي:

- انفصلت الخزانة العامة عن الخزانة الفرنسية في 29-08-1962 والتي تكفلت بمنح قروض استثمارية للقطاع الاقتصادي، وقروض تجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا[2].

---

[1] علي بودلال ، محمد سعيداني، **فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إصلاح المنظومة المصرفية،المركز الجامعي جيجل، ماي 2005، ص:3.

[2] محفوظ لعشب، **سلسلة القانون الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص: 49.

- إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA) بموجب القانون 62-144 بتاريخ 13-12-1962 كمؤسسة عمومية مكلفة بإصدار النقود ومراقبتها، والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لدعم النمو الاقتصادي[1].

- تأسيس الصندوق الوطني للتنمية (CAD) بتاريخ 07-05-1963 بموجب القانون رقم 63-165، وقد تمت تسميته الصندوق الجزائري للتنمية عند إنشائه مباشرة بعد الاستقلال، ثم طرأ تغيير على نظامه الأساسي أعيدت تسميته بموجب ذلك البنك الجزائري للتنمية، ووضع تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات[2].

- إنشاء الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط (CNEP) بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10-08-1964 ومن مهامه تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتها للسلع المعمرة وخاصة السكن، وتم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق، ووجه نشاطها فيما بعد نحو تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز[3].

بعد الإجراءات المتخذة سابقا أصبح النظام البنكي الجزائري يتميز بالازدواجية وذلك لوجود بنوك أجنبية تبحث أساسا عن الربح والمردودية من جهة، وبنوك وطنية تعمل من أجل تدعيم التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فحاولت السلطة الجزائرية الحد من ممارسات البنوك الأجنبية عبر إنشاء المزيد من البنوك الوطنية القادرة على تمويل الاقتصاد، بقيامها بتأميم هذه البنوك الأجنبية[4].

وعليه أسفرت عملية التأميم على ظهور:

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 57.

[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص: 129، 130.

[3] صالح مفتاح، **أداء النظام المصرفي الجزائري من قبل الاحتلال إلى فترة الإصلاحات**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص: 106.

[4] ليلى إسمهان بقبق، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص: 2.

1- البنك الوطني الجزائري (BNA): أنشأ هذا البنك بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13-06-1966 برأسمال قدره 20 مليون دينار وقد اعتبر البنك الوطني الجزائري أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي[1].

وتتمثل وظائفه فيما يلي [2]:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يتعلق بالائتمان القصير والمتوسط الأجل؛

- منح قروض للقطاع الزراعي المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي؛

- إقراض المنشآت الصناعية العامة؛

- خصم الأوراق التجارية في الميدان السكني؛

- المساهمة في رأسمال عدة بنوك أجنبية لدعم التجارة الخارجية.

2- القرض الشعبي الجزائري (CPA): أنشئ هذا البنك بمرسوم1967/05/14 ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ، وهو يمارس جميع العمليات المصرفية التقليدية كغيره من المصارف الجزائرية، بالإضافة إلى تمويل القطاع العام وخاصة السياحة والأشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري، كما أنه يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة[3].

3- البنك الخارجي الجزائري (BEA): تم تأسيسه في 01-10-1967 بموجب المرسوم رقم 67-204 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري حيث أسندت له مهمة تمويل التجارة الخارجية، وتدعيم الصادرات الجزائرية، وقد توسعت عمليات البنك منذ عام 1970 وذلك بإشرافه على حسابات شركة سوناطراك وشركة النقل البحري، وتكفل بمنحها مختلف القروض[4].

---

[1] صالح مفتاح، **أداء النظام المصرفي الجزائري من قبل الاحتلال إلى فترة الإصلاحات**، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

[2] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

[3] محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 131، 132.

[4] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

ثانيا: دور النظام المصرفي الجزائري

لقد أوكل للنظام المصرفي مهمتين أساسيتين هما[1]:

1- تمويل الاقتصاد الوطني: إن النظام المخطط مركزيا، يفترض إقامة مشاريع ضخمة، هذه الأخيرة تتطلب تمويلا مستمرا، ويقع على النظام المصرفي تمويل هذه المخططات والبرامج بالتوازي، الأمر الذي يفرض على النظام المصرفي، تعبئة الادخارات وتوزيعها ما بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم في حاجة للتمويل، وذلك تبعا للأهداف العامة للتنمية.

2- تحقيق الرقابة: لقد أعطى المشرع للمؤسسات البنكية صلاحية مراقبة المشاريع التي قامت بتمويلها والتي تدخل في إطار الأهداف المسطرة من طرف الحكومة، أي أن النظام المصرفي يلعب دورا مهما يتمثل في مراقبة ومتابعة تحقيق المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثاني: الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971

لقد جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 ليكرس منطق تخطيط عمليات التمويل ومركزتها، وفي الحقيقة، فإن هذه المركزة تستجيب لثلاثة اعتبارات أساسية، الاعتبار الأول ويتمثل في ضرورة التوافق مع الفلسفة العامة للتنظيم الاقتصادي، وضرورة أن ينسجم نظام التمويل مع هذا التوجيه باعتباره مجرد أداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات، بينما الاعتبار الثاني فيتمثل في تعاظم مركزة قرارات الاستثمار مباشرة مع بداية المخطط الرباعي الأول، ويجب أن يتبع نظام التمويل هذا الاتجاه ضمانا لمبدأ الانسجام، حيث أن التحكم في التدفقات الحقيقية يجب أن يرافقه تحكم في التدفقات النقدية، أما الاعتبار الثالث فيتمثل في ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار ويجب أن يكرس نظام التمويل لتحقيق هذه الأهداف، ولن يتم ذلك إلا من خلال مركزة قرارات التمويل ومراقبة التدفقات النقدية[2].

وفي إطار هذا الإصلاح المالي، اتخذت عدة إجراءات يمكن حصرها فيما يلي [3]:

---

[1] شافية بن عيسى، **آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011، ص: 108.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص: 177، 178.

[3] ليلى إسمهان بقبق، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص:3،4.

– إعادة تنظيم الهياكل المالية من خلال توزيع المهام والمسؤوليات بين البنوك في تمويلها للاستثمارات المخططة الإنتاجية للقطاع العمومي؛

– تشجيع تعبئة الادخار الوطني من طرف المؤسسات المالية والبنكية حيث ينص هذا الإصلاح على ضرورة إيداع كل الأموال المكونة من مخصصات الاهتلاكات واحتياطات الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري في حساب في الخزينة العمومية مقابل سندات التجهيز؛

– وضع نهاية لتمويل الاستثمارات عن طريق المنح التي تقدمها الخزينة العمومية، فالتمويل يكون من طرف المؤسسات المالية الوطنية أو عن طريق الاعتمادات الخارجية؛

– إرساء التوطين البنكي الذي يجبر المؤسسات العمومية والمنشآت العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري على تركيز حساباتها وعمليتها البنكية على مستوى بنك واحد، بهدف دعم مراقبة البنوك للمؤسسات العمومية؛

– منع التمويل الذاتي للاستثمارات ومنع القرض داخل أو بين المؤسسات وهذا بهدف مركزة الموارد من طرف البنوك وإجبار المؤسسات العمومية على دفع أو تسديد نفقاتها من خلال التحويلات البنكية أو الشبكات البنكية؛

– تثبيت معدلات الفائدة على مستوى مركزي؛

– تأسيس مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية كهيئات مراقبة للبنوك بعد إدماجها في التنمية الاقتصادية.

أما فترة مابعد الإصلاحات فقد تميزت بإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها القطاع المصرفي تماشيا مع إصلاح المؤسسات الاقتصادية الأخرى بعد أن كان التخطيط المالي يحصر دور البنك لمدة طويلة في مجرد شباك في خدمة المؤسسات العمومية وتحت وصاية الخزينة العمومية، حيث تم إعادة هيكلة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وبنك التنمية المحلية (BDL)[1].

[1] عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2012، ص: 106.

أولا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

أنشئ بموجب المرسوم رقم 206-82 المؤرخ في 13-03-1982، برأس مال قدره مليار دينار جزائري، وظائفه الأساسية تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف، ويتميز هذا البنك بأنه بنك ودائع من جهة، ومن جهة أخرى هو بنك تنمية يمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل مع إعطاء امتيازات للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروض بشروط أسهل كسعر فائدة أقل، وضمانات أخف مقارنة مع المهن الأخرى[1].

ثانيا: بنك التنمية المحلية (BDL)

تأسس هذا البنك في 30-04-1985، بمرسوم رقم 85-85 برأسمال قدره نصف مليار دينار جزائري والغرض من إنشائه خلق التنمية، ويعتبر هذا البنك بنك ودائع مملوك من طرف الدولة، وبالإضافة للعمليات المتعارف عليها لبنوك الودائع يقوم هذا البنك بخدمة فعاليات الهيئات العامة المحلية بمنحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى خدمة القطاع الخاص وذلك بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل فقط [2].

[1] عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص: 186.

[2] المرجع السابق، ص: 187.

الشكل رقم (01): إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري

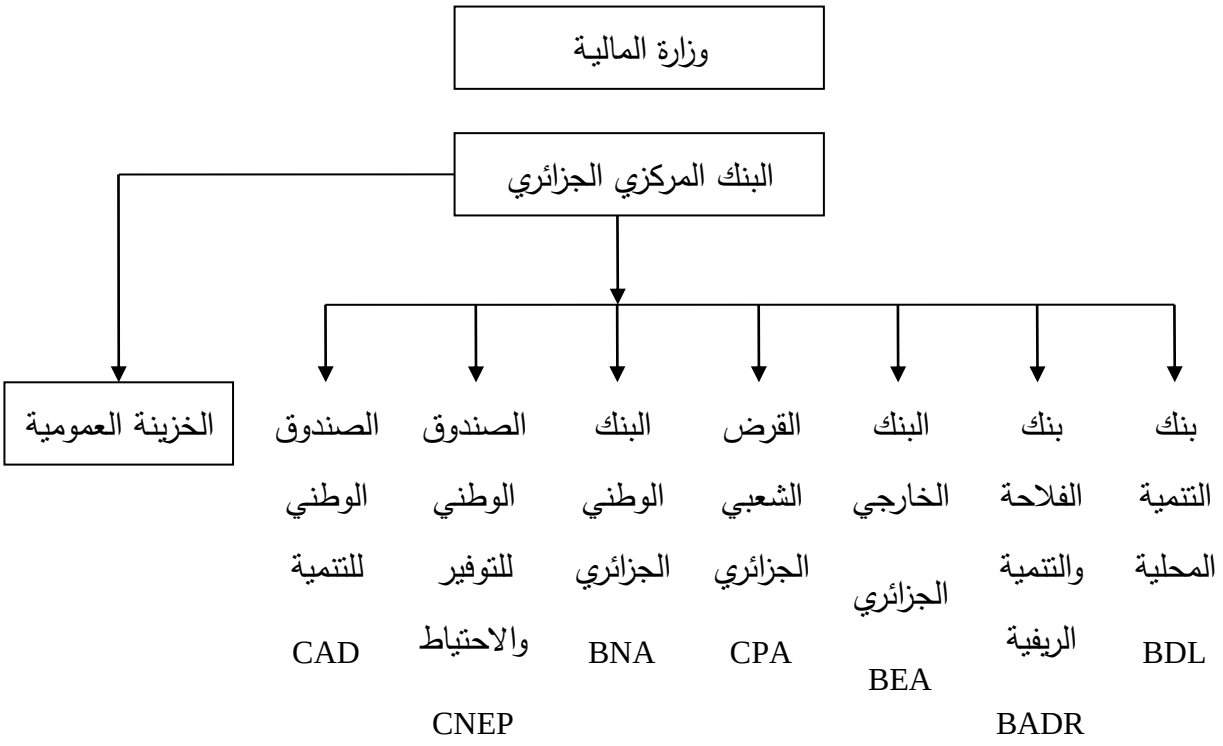

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثالث: أهم إصلاحات النظام المصرفي الجزائري

بسبب الأزمة التي حلت بالدولة الجزائرية سنة 1986، وما نتج عنها من اختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية، نتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين، كان لزاما على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية ومن بين القطاعات التي مسها الإصلاح مباشرة قطاع المؤسسات المصرفية والمالية.

أولا: الإصلاح النقدي لسنة 1986

بموجب القانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث تقوم فلسفة هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي،

أما من الناحية التطبيقية فينص التشريع على توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط بكل المؤسسات المصرفية والمالية مهما كانت طبيعتها القانونية[1].

ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية [2]:

– تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك؛

– أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك؛

– بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاط البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين؛

– أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه والحد من مخاطر القرض خاصة عدم السداد.

وبهدف إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي، فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئات الإشراف والرقابة تتمثل فيما يلي:

1– المجلس الوطني للقرض: يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للدولة بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، وخصوصا ما تعلق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلد، حيث يقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد[3].

2– اللجنة التقنية للبنك: يرأس اللجنة التقنية للبنك محافظ البنك المركزي، وهي مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية

---

[1] بن علي بلعزوز، عاشور كتوش، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)، جامعة الشلف، 2013، ص: 494.

[2] بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص: 183، 184.

[3] Abdel Karim Sadeg**, le système bancaire Algérien (la nouvelle réglementation)**, Sans publishing, alger , 2006, p :42.

والبنكية تبعا لسلطات المراقبة المخولة لها، وتهدف الصلاحيات الممنوحة للجنة إلى تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض[1].

الشكل رقم (02): النظام المصرفي الجزائري وأجهزة الرقابة بموجب القانون 86-12

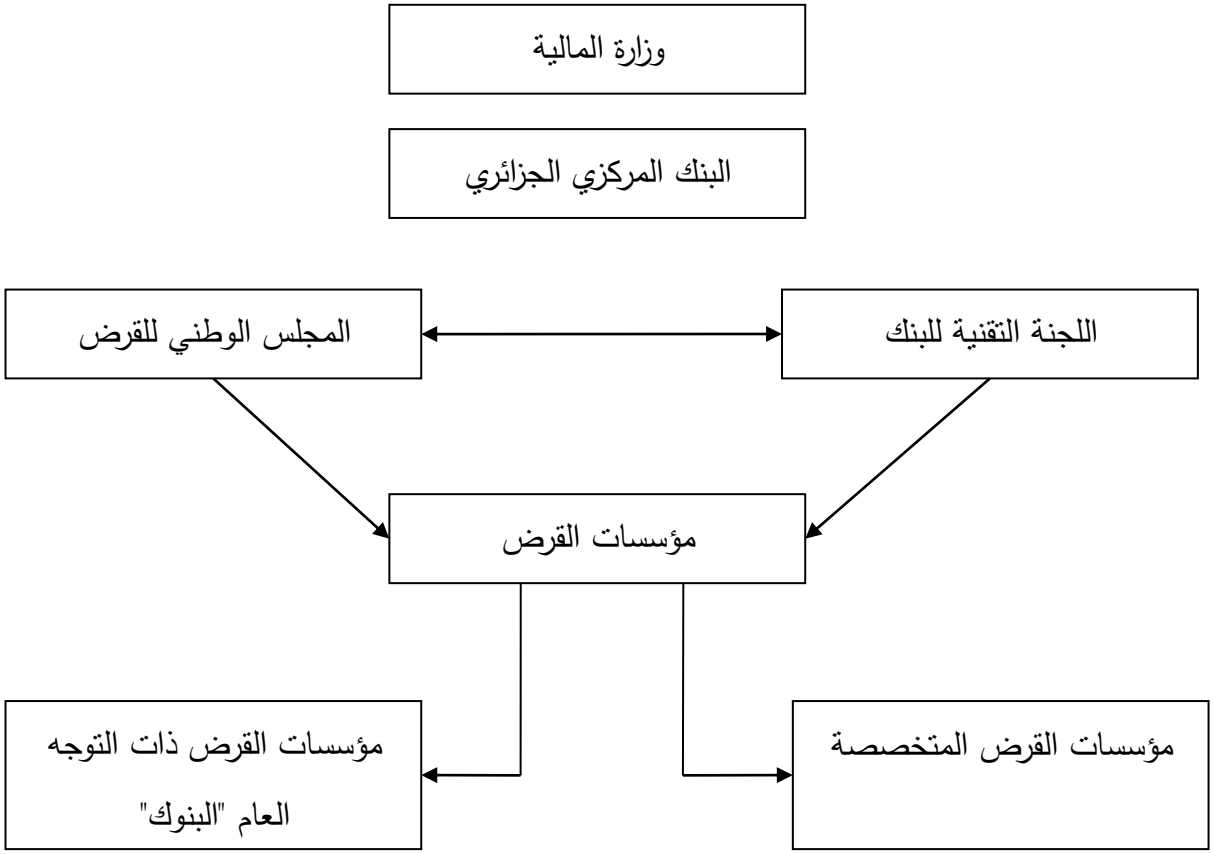

المصدر: العيد صوفان، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة (دراسة تجربة الجزائر)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011، ص: 8.

ثانيا: قانون 1988 وتكييف الإصلاح

لم يكن قانون 1986 ليخلو من النقائص والعيوب فلم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية وعليه، فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد وكان من الضروري أن يكيف

(1) Nacera Derder, **la rôle du système bancaire Algérien dans financement de l'économie**, There de Magister option finance, 2000, p : 20.

القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون 88-01، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86-12[1].

وفي هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية[2]:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجيد للاقتصاد والمؤسسات؛

- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي؛

- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك، يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه؛

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛

- يمكن للمؤسسات أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

---

[1] بن علي بلعزوز، عاشور كتوش، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والآفاق)، جامعة تلمسان،2004، ص: 5.

[2] بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 184، 185.

المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية لقانون النقد والقرض

رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية خلال الفترات السابقة، إلا أنه لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، مما استدعى من السلطات النقدية تعزيز وتقوية نظامها المصرفي قصد تحقيق أكبر فعالية وذلك في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني من خلال انتقاله من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث تم صدور قانون النقد والقرض معدلا ومكملا للقانونين السابقين وهما قانون 86 -12 وقانون 88 – 06، وبناءا على ذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مضمون ومبادئ وأهداف قانون النقد والقرض وهيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض.

المطلب الأول: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض

إن رغبة السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة وتجاوز قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض[1]، الذي أعاد التعريف كليا لهيكل النظام المصرفي الجزائري، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم لاسيما المتطورة منها، حيث ظهر تغير جدري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد والإجراءات أو على مستوى التعامل والميكانيزمات، فضلا عن تغير المفاهيم وتجديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة ومزاولة نشاطها في إطار اقتصاد السوق[2].

كما وضع النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، كما أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وإرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف

---

[1] سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد2، 2015، ص: 14.

[2] مصطفى عبد اللطيف، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي (حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، 2006، ص: 75.

البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات [1].

إن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هي إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات[2]، وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها فيما يلي[3]:

– منح استقلالية البنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر، واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته؛

– تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، تشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، دخول الأسواق المالية، ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي؛

– تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني، وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض

يرتكز قانون النقد والقرض على عدة مبادئ تحدد عمله، وهو بذلك يعتمد عليها وكذا عدة أهداف يطمح إلى تحقيقها والسعي من أجلها.

---

[1] بن علي بلعزوز، عاشور كتوش، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

[2] هشام بورمة، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة سكيكدة، 2009، ص: 30.

[3] المرجع السابق، ص: 31.

أولا: مبادئ قانون النقد والقرض

جاء قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء المنظومة المصرفية مكانتها الحقيقية كمحرك رئيسي للاقتصاد، وسنحاول أن نتعرض إلى أهم المبادئ التي يقوم عليها قانون النقد والقرض 90-10 بنوع من الاختصار فيما يلي:

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية (هيئة التخطيط): قبل هذا القانون كان النظام قائم على التخطيط المركزي للاقتصاد أين تم اتخاذ القرارات النقدية تبعا للقرارات الحقيقية، وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة غير أن هذا الوضع ألغي بعدما تم إسناد اتخاذ القرارات النقدية للسلطة النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها، ويهدف هذا المبدأ إلى[1]:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة الجهاز المصرفي؛

- استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والخاصة؛

- تحريك السوق النقدية وتنشيطها وأخذ السياسة النقدية لمكانها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛

- إيجاد الوضع الملائم لمنح القروض والذي يقوم على شروط تميزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة؛

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة (المالية): فصل قانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية والمالية، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي من أجل تمويل عجزها كالتمويل عن طريق استعمال الموارد المالية المتأتية من خلال الإصدار النقدي الجديد، فقد تناولت المادة 78 من قانون النقد والقرض علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية، حيث نصت هذه المادة على أنه يمكن للخزينة أن تستفيد من تسبيقات البنك المركزي خلال سنة مالية معينة ولكن في حدود 10% فقط كأقصى حد ممكن من الإيرادات العامة للدولة المسجلة في السنة المالية السابقة، كما أن هذه التسبيقات مدتها 240 يوم متتالي أو غير متتالي خلال السنة المالية الواحدة ويجب تسديد قيمتها قبل انقضاء هذه السنة، كما نصت

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

هذه المادة على أنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بشراء أو بيع سندات الخزينة العمومية التي تستحق في أقل من 06 ستة أشهر والتي لا يتجاوز مبلغها الإجمالي 20% من الإيرادات العادية للدولة المسجلة في السنة المالية السابقة [1].

وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية[2]:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة العمومية؛

- تقليص ديون الخزينة العمومية وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها اتجاه البنك المركزي؛

- تهيئة الظروف الملائمة حتى تتمكن السياسة النقدية من لعب دورها بشكل فعال؛

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض (الائتمان): حيث لم تصبح الخزينة المسؤولة عن منح القروض لتمويل الاستثمارات العمومية باستثناء تلك الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة وأصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول عن منح القروض[3] وهذا لتحقيق ما يلي [4]:

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها المالية التقليدية والتي على رأسها منح القروض؛

- تقليص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛

- أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية بل يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشرع.

---

[1] بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

[3] المرجع السابق، ص: 198.

[4] أحمد هني،**العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991، ص:142 .

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطة النقدية ممثلة في عدة مستويات على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى كل من وزارة المالية والخزينة، فألغى قانون النقد والقرض هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سميت بمجلس النقد والقرض[1] بهدف ضمان تحقيق ما يلي[2]:

- انسجام السياسة النقدية؛

- تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛

- التحكم في تسيير النقد وتفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

5- وضع نظام بنكي على مستويين: يعني هذا المبدأ التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وهكذا يتسنى للبنك المركزي القيام بوظائفه بوصفه بنك البنوك[3].

6- إصلاح السياسة النقدية: لا يمكن الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور القانون رقم 90-10 لكونها اشتملت على تناقضات منها[4] :

- تداول نقدي كبير خارج الجهاز المصرفي؛

- ضعف في تعبئة الادخار؛

- عجز هيكلي في سيولة الجهاز المصرفي؛

- عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري.

ومنه يمكن القول أن قانون النقد والقرض وضح بشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات اقتصاد السوق.

---

[1] عبد الرزاق سلام، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

[2] أحمد هني ،مرجع سبق ذكره، ص: 143.

[3] عبد الرزاق سلام، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

[4] المرجع السابق، ص: 110.

ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض

لقد جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماطا جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية وجاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له، ولعل أهم أبعاد وأهداف هذا القانون تتمثل فيما يلي[1]:

– إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان ويرجع دورها كصندوق للدولة؛

– إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد؛

– خلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية القائمة على أساس الاستقلالية التجارية والتعاقدية في ظل جو تنافسي؛

– جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه بإجراءات مسهلة وضعها بنك الجزائر ومنه تمهيد الأرضية القانونية للاستثمار بصدور قانون الاستثمار وإنشاء سوق مالية؛

– التخلص نهائيا من مصادر المديونية والتضخم ومختلف أشكال التسربات؛

– إعادة تأهيل السلطة النقدية (إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي) الهدف منه خلق جو ملائم للادخار والاستثمار، وبالتالي الوصول إلى النمو المطلوب؛

– ادخال وظائف وأنشطة على البنوك التي تدخل في إطار الوساطة البنكية والأسواق المباشرة (النقدية، المالية، الصرف) وبذلك تطورت الأنشطة البنكية ووجدت البنوك نفسها أمام عدة أنشطة مالية جديدة تمثلت في تقديم سلفات، مساهمات في رأس المال، إصدار السندات والاستثمارات المباشرة.

المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض

قام قانون النقد والقرض 90–10 بإنشاء هيئات وميكانيزمات من أجل ضمان حسن سير التنظيم النقدي والبنكي، وتتمثل هذه الهيئات في:

[1] فاروق تشام، **أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، 2004، ص: 13.

أولا: البنك المركزي (بنك الجزائر)

تعرف المادة 11 من قانون النقد والقرض 90-10 البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع غيره باسم بنك الجزائر[1].

ويخضع البنك المركزي إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع غيره، وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، ويسير بنك الجزائر من طرف المحافظ ومجلس النقد والقرض[2].

يمثل البنك المركزي قمة النظام البنكي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وبنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر وهو المسؤول الأول عن السياسة النقدية ومن مهامه تقديم السيولة المتاحة للبنوك والخزينة العمومية، حيث يكتسي نشاط البنك المركزي أهمية قصوى خصوصا فيما يتعلق بتطور السيولة في الاقتصاد وارتباط الحالة المالية والنقدية للاقتصاد بمدى سيطرته على تطور مصادر الإصدار النقدي.

ثانيا: البنوك والمؤسسات المالية

1- البنوك التجارية: يعرف قانون النقد والقرض البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات التي تنحصر فيما يلي [3]:

- العمل على جمع الودائع والمدخرات الممكنة من الجمهور؛

- القيام بمنح القروض؛

- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

2- المؤسسات المالية: يعرف كذلك قانون النقد والقرض المؤسسات المالية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بأعمال مصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور، وهذا يعني أن المؤسسات

---

[1] الجريدة الرسمية، المادة 11 من قانون النقد والقرض، الصادر في 1990/04/14، العدد 16.

[2] بحوصي مجذوب، **إستقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90والأمر 10/03**، المركز الجامعي بشار، ص:10، منشورة على الموقع الالكتروني www.amf.org.ae، تاريخ الإطلاع: 2016/03/15.

[3] المادة 114 من قانون النقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

المالية تقوم بعمليات القرض دون استعمال أموال الغير، فالمصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مالها وقروض المساهمة والادخار طويل الأجل [1].

3- الفروع الأجنبية: أتاح قانون النقد والقرض إنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية ويعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض، وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل، بمعنى أنه تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك توجد مقراتها خارج الجزائر، ويمكن أن تكون في شكل مساهمة في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تكون للرعايا أو الشركات الجزائرية نفس الامتياز في البلاد الأصلية لهذه المساهمات[2].

ثالثا: هيئات الرقابة في الجهاز المصرفي الجزائري

إن التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري، والذي بموجبه فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية يستدعي أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة لضمان الانسجام وانضباط السوق المصرفية وليحافظ على استقرار النظام المصرفي، وتتكون هيئات الرقابة من[3]:

1- لجنة الرقابة المصرفية: تعرف أيضا باسم اللجنة المصرفية، حيث نصت المادة 143 من قانون النقد والقرض على إنشاء لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة، التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة ، وتتكون هذه اللجنة من:

- المحافظ أو نائبه رئيسا؛

- أربع أعضاء هم قاضيين منتدبين من المحكمة العليا وعضوين يتم اختيارهما لكفاءتهما في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية.

وحسب قانون النقد والقرض يمكن تصنيف صلاحيات اللجنة المصرفية إلى:

أ- **صلاحياتها كسلطة إدارية:** تتمتع اللجنة المصرفية بمقتضى المواد 147 إلى 152 من قانون النقد والقرض بسلطة تنظيم وتطبيق الرقابة، ومن ثم تستطيع أن تأمر أي شخص أن يبلغها بأية وثيقة ويدلي

---

[1] المادة 115 من قانون النقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

[2] المادة 130 من قانون النقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

[3] حسني مبارك يعلي،**إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2012، ص ص: 76،77.

أمامها بأي معلومة ولا يحتج أمامها بالسر المهني، كما يمكن سجنه وتأمر البنوك والمؤسسات المالية باتخاذ أي إجراء يقوي توازنها المالي أو يصحح طرق التسيير في آجال محددة ويتعلق الأمر بالتوازنات في الميزانية، سياسة جمع الموارد، توزيع القروض، سياسة إعادة التمويل، تحصيل الحقوق، احترام نسب المخاطر.

ب- صلاحياتها كسلطة قضائية: وفقا للمواد من 153 إلى 157 من قانون النقد والقرض فإن اللجنة المصرفية تتخذ مجموعة من التدابير والعقوبات، ومن بين هذه التدابير دعوة البنوك والمؤسسات المالية إلى إعادة توازناتها المالية وتكييف أساليبها الإدارية أو تعيين مدير مؤقت تخول له الصلاحيات اللازمة لإدارة وتسيير أعمال المؤسسات المعنية أو فروعها في الجزائر، ويحق له إعلان التوقف عن الدفع، كما يمكن للجنة المصرفية اتخاذ عقوبات تأديبية في حالة عدم احترام البنوك والمؤسسات المالية النصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطها.

2- مركزية المخاطر: نظرا لحرية المنافسة ما بين البنوك تتزايد المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي، وخاصة المخاطر المرتبطة بالقروض، وعلى هذا الأساس يحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى التقليل والحد من هذه المخاطر، عن طريق تأسيس هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت "تمركز المخاطر" وبالتالي مهمتها الأساسية تتمثل في جمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية.

3- مركزية عوارض الدفع: رغم أن هناك مركزية للمخاطر، إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بالقروض، ففي المحيط الاقتصادي والمالي الجديد الذي يتميز بالتغير وعدم الاستقرار، تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأنشطتها في منح القروض إلى الزبائن، وأثناء ذلك من المحتمل أن تحدث مشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض، ولذلك قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-10 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرض على كل الوساطة المالية بتقديم كل المعلومات الضرورية لها.

4- جهاز مكافحة إصدار شيكات بدون مؤونة: تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992، حيث يعمل هذا الأخير على جمع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

المبحث الثالث: النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض

يعتبر قانون النقد والقرض من بين الإصلاحات الأساسية في النظام المصرفي الجزائري، إلا أنه بعد عدة سنوات من صدوره والعمل به ظهرت فيه بعض الثغرات ومن أجل تدارك هذه النقائص قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من التعديلات لكن ورغم هذه التعديلات لازال النظام المصرفي الجزائري يعاني مجموعة من الصعوبات والمشاكل، ولهذا سيتم التعرض في هذا المبحث إلى أهم التعديلات لقانون النقد والقرض، بالإضافة إلى مشاكل الإصلاحات في النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: أهم تعديلات قانون النقد والقرض

أدخلت على قانون النقد والقرض عدة تعديلات ولعل أهمها ما يلي:

أولا: الأمر رقم 01/01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض

أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10 كان الأمر رقم 01-01 الصادر في 27-02-2001، حيث تضمن هذا التعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض[1].

فتسيير بنك الجزائر وإدارته يتولاه كل من[2]:

- محافظ بنك الجزائر؛
- 3 نواب للمحافظ؛
- مجلس الإدارة بدلا من مجلس النقد والقرض؛
- مراقبان.

أما مجلس النقد والقرض فيتكون من[3]:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر؛

---

[1] سليمان ناصر، آدم حديدي، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[2] عبد الرزاق سلام، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

[3] المرجع السابق، ص: 121.

– ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.

ثانيا: الأمر رقم 11/03 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض

لقد كان الإعلان عن إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) سنة 2003 وما ترتب عن ذلك من خسائر تحملتها خزينة الدولة، سببا كافيا بالنسبة للسلطات الجزائرية لإعادة النظر في التشريع المصرفي وخاصة الآليات التي من شأنها ضبط نشاط البنوك وعدم تكرار حالات التعثر المالي للبنوك، الأمر الذي استدعى تعديل قانون النقد والقرض بالأمر الرئاسي رقم 03-11 الصادر في 26-08-2003، وجاء هذا الأمر بالخصوص لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي[1].

ولقد تم صدور الأمر الرئاسي رقم 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض بهدف تحقيق ثلاثة مهام أساسية[2]:

1- تدعيم صلاحيات بنك الجزائر: وذلك من خلال:

– الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض؛

– توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض؛

– تدعيم الرقابة المصرفية؛

– تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية.

2- تدعيم دور بنك الجزائر في مجال الحوكمة المالية: وذلك من خلال:

– إثراء مضمون وشروط إعداد التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر؛

– إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والديون الخارجية؛

– ضمان سهولة تداول المعلومات المالية والاستقرار المالي للبلد.

---

(1) Fondation Friedrich Ebert, **Actes de la jeune recherche en économie, Société et culture**, lauréats du concours FES, Algérie 2012, p : 13.

(2) عبد الرزاق حبار، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011، ص ص: 40، 41.

3- ضمان حماية البنوك أموال المودعين: وذلك من خلال:

- تقوية شروط ومعايير اعتماد البنوك ومسيريها والعقوبات الجزائية للمخالفات؛

- تشديد العقوبات للانحرافات لدى ممارسة النشاطات المصرفية؛

- منع تمويل نشاطات المؤسسات التي يكون مؤسسوها مدراء البنوك؛

- تدعيم وتقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية (ABEF) واعتماد هياكلها من طرف بنك الجزائر؛

- تدعيم وتوضيح شروط عمل مركزية المخاطر.

وفيما يخص أهم القوانين الصادرة في المجال المصرفي بعد القانون 03-11 لسنة 2004 تتمثل فيما يلي[1]:

- القانون رقم 10-04 الصادر في 04-03-2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، حيث حدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 2,5 مليار دينار جزائري و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية؛

- القانون رقم 02-04 الصادر في 04-03-2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و 15% كحد أقصى؛

- القانون رقم 03-04 الصادر في 04-03-2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم.

[1] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

ثالثا: القانون التكميلي لسنة 2009

إن قانون النقد والقرض 2009 صدر لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر 11/03 المتعلقة بقانون النقد والقرض 2003، حيث برزت إختلالات في السياسة النقدية المتبعة وفي آليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية[1].

وتتمثل أهداف القانون التكميلي لسنة 2009 فيما يلي[2]:

– يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد، ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد لترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر؛

– يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة بكل حرية، وكذلك معدلات ومستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية، ويتكفل بنك الجزائر بتحديد معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تجاوزه؛

– إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها المصرفية؛

– إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي الهدف منه هو التحكم في النشاطات والاستغلال الفعال للموارد؛

– منح بنك الجزائر الصلاحيات اللازمة والكافية للإشراف والمراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008؛

– تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد تسييرها.

---

[1] العيد صوفان، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة (دراسة تجربة الجزائر)** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011، ص: 19.

[2] المرجع السابق، ص: 20.

رابعا: الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض

جاء الأمر 10-04 المؤرخ في 26-08-2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقدر[1].

وتتمثل أهم هذه التعديلات فيما يلي[2]:

- مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف، والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي؛

- إعطاء أهمية كبرى لوسائل الدفع فيما يخص التأكد من سلامتها وملاءمتها؛

- يجب أن تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق أن تمثل في أجهزة الشركة، دون الحق في التصويت؛

- يجب أن يرخص المحافظ مسبقا بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية؛

- يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزية المخاطر ويجب تزويدها بأسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة ومبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض.

وفيما يخص اللجنة المصرفية فإنه يجب أن تتكون من[3]:

- المحافظ رئيسا يقوم سنويا بإرسال تقرير للجنة حول رقابة البنوك والمؤسسات المالية إلى رئيس الجمهورية؛

- ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي؛

- قاضيين ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء؛

---

[1] سليمان ناصر، آدم حديدي، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

[2] عبد الرزاق سلام، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

[3] المرجع السابق، ص: 124.

– ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

المطلب الثاني: مشاكل الإصلاحات في النظام المصرفي الجزائري

يعد النظام المصرفي عنصرا جوهريا يقوم عليه نظام الاقتصاد الوطني، حيث أنه رغم الإصلاحات المتعددة التي اعتمدتها الجزائر على مستوى نظامها المصرفي، إلا أنه لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب وذلك نظرا للعراقيل التي يواجهها إثر المرحلة الانتقالية التي يمر بها.

ويمكن أن نلخص هذه المشاكل (الصعوبات) التي يعاني منها النظام المصرفي الجزائري في العناصر التالية:

أولا: الوضعية القانونية للبنوك الجزائرية

تعرف البنوك الجزائرية أزمة تنظيم، فالبنوك مؤسسات عمومية اقتصادية يتعين عليها أن تنفذ توجهات الدولة المالكة، وبوضعها بنوكا تجارية فهي تخضع للقانون حول النقد والقرض وتشرف عليها الدولة المنظمة باعتبارها شركات ذات رؤوس أموال تلتزم باحترام قواعد القانون التجاري، ويتسم التشريع البنكي بانعدام الانسجام بين النصوص والتناقض أحيانا ووجود ثغرات قانونية، ينتج عنها صعوبات في تحليل المشاكل القانونية للبنوك، وتضم هذه القواعد التنظيمية البنوك في قلب تناقضات الدولة التي تلعب دور المساهم الوحيد والدائن والمدين والفاعل الاقتصادي في آن واحد[1].

ثانيا: علاقة البنوك بالخزينة العامة

في إطار عمليات التطهير المستمرة التي ألقيت على عاتق البنوك وجدت المؤسسة البنكية نفسها أمام إشكال يعترض عملية التسيير فيها ويثقل كاهلها، والذي يتمثل في إصدار الخزينة العمومية لسندات على مدى عشرين عاما مقابل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية، مما أثار مشاكل على مستوى ميزانية البنوك وسيولتها، بتجميد أصولها بالنظر إلى آجال السندات ومكونات محافظها، ونجم عن ذلك عجز البنوك في مجال تحليل الأداء والفعالية نظرا للنقص الواضح وغير الكافي في تخصيص المؤونات المقابلة لهذه

[1] حنان باكور ، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014، ص: 28.

الحقوق، كما أن معدل الفائدة الذي تدره هذه السندات يقدر بـ 5% والذي لا يتناسب إطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التي تتحملها البنوك في إطار عملية إعادة التمويل عن طريق السحب على المكشوف [1].

ثالثا: ضعف تسيير البنوك

فرض قانون النقد والقرض على النظام المصرفي الالتزام ببعض القواعد والمعايير العالمية الموضوعة من قبل لجنة بازل والتي يجب احترامها من قبل جميع المؤسسات المالية، حيث أنها تضع حدودا أمام البنوك فيما يخص منح القروض وتؤثر بشكل واضح وعميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير المصرفي، ويتميز التسيير في البنوك بضعف مناهج تحليل درجة الخطر، نظام تفويض الصلاحيات خاضع لترتيب سلمي مفرط، تباطؤ في طرق العمل والإجراءات، ضعف عمليات المراقبة. وفي مجال تحليلها للأخطار تواجه البنوك نقص الشفافية والدقة للحسابات المقدمة إليها ولضعفها للتحكم في تقنيات الهندسة المالية وعدم احترام معايير تسيير القروض البنكية[2].

رابعا: عراقيل اجتماعية وثقافية

من عواقب نقص الحس الاقتصادي وغياب الثقافة البنكية في المجتمع استحالة استجابة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها، وبالتالي تجميع الموارد الضرورية لأي بنك في عملية الإقراض، مما ينعكس سلبا على دور البنوك، فيعيق تمويل الاقتصاد والتنمية، فافتقاد سياسات إعلامية وتعليمية تعنى بهذا الميدان ساهمت بقسط كبير في الجهل ونقص الوعي بآليات عمل النظام المصرفي وفلسفة سيره وبعده الاقتصادي، وقد يرجع ضعف الثقافة البنكية داخل البنوك نفسها إلى إطاراتها وموظفيها الذين يعانون من نقص في التكوين، الأمر الذي يؤثر في أداء وفعالية البنوك كطرف أساسي في النشاط الاقتصادي وكركيزة لتحقيق التنمية[3].

---

[1] المرجع السابق، ص: 28.

[2] المرجع السابق، ص: 29.

[3] نور الدين تمجغدين، عرابة الحاج، **تحديث القطاع المصرفي في الجزائر (الإستراتيجية والسياسة المصرفية)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 2008، ص: 13.

خامسا:عجز النظام المصرفي عن تعبئة الادخار

لم تسمح الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر بتهيئة الظروف الملائمة لانطلاقة اقتصادية نوعية لأن القطاع المصرفي كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة والودائع في البنوك والأموال الموجهة للتوظيف، وكذلك معاناة البنوك من غياب أدوات حديثة لتعبئة الادخار[1].

سادسا: ضعف تقييم المخاطرة

تبدو عملية تقييم المخاطرة في البنوك الجزائرية صعبة ومعقدة وذلك راجع إلى عوامل عديدة تعود بالأساس إلى معاناة المؤسسات العمومية الاقتصادية من مشاكل تسييرية وعجز في هيكلتها المالية وبالرغم من الإجراءات المتخذة في حقها كالتطهير المالي للمؤسسات المصرفية، وسوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال، وعدم الاستقرار في محيط المؤسسة العمومية وعجزها عن تحقيق فوائض موجبة، لذا يتعرض البنك عند ممارسته الوظيفية إلى مخاطر عديدة ومتنوعة مرتبطة بكل من الزبائن والسيولة ومعدل الفائدة والصرف [2].

سابعا: محتوى محافظ البنوك الجزائرية

إن البنوك الأولية الجزائرية تتميز بسيطرة التزاماتها أمام قطاع عمومي يضع مؤسسات لا تستوفي في أغلبيتها شروط البنوك، وتعاني هياكلها المالية من حالة تدهور مستمر، هذه العوائق الخطيرة التي تعاني منها البنوك نتيجة المعاملات السابقة تعود إلى تمويل البنوك لمؤسسات عمومية عاجزة ذات مردود سالب وتسيير ضعيف وسوء تقييم المخاطر المرتبطة بالقروض ونقص المؤونات المخصصة لمواجهة خطر هذه القروض، لذا أصبحت أغلب محافظ البنوك تتشكل من ديون مشكوك فيها ولا يمكن تغطيتها، مما عرض مردودية البنوك وتوازنها المالي للخطر[3].

ثامنا:ضعف مردودية العنصر البشري

إن الاستثمار في العنصر البشري أصبح الآن من أهم مقومات التنمية المستدامة ويعتبر أحد العوامل الأساسية والهامة في قطاع الخدمات وبالخصوص فيما يتعلق بالبنوك، حيث أن تكوين وتسيير الموارد

---

[1] المرجع السابق، ص: 13.

[2] المرجع السابق، ص: 13.

[3] حنان باكور، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

البشرية في هذا القطاع يجب أن يكون من الأولويات، وكون مقتضيات المحيط وفعاليات السوق تستوجب التحلي بصفات الاحترافية، كما أن وجود تسيير كفء يسمح بتقديم خدمة ذات جودة ونوعية من شأنها المساهمة بتعظيم الربح، ويتطلب من العنصر البشري في المؤسسة المصرفية أن يمتثل إلى المعايير والمقاييس الشائعة في المحيط المصرفي العالمي، لضمان تسيير مصرفي منسجم ومتوافق مع العادات والتقاليد العالمية[1].

[1] المرجع السابق، ص: 32.

الشكل رقم (03): البنوك والمؤسسات المالية في النظام المصرفي الجزائري

المصدر: حنان باكور، **<u>الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية</u>**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014، ص: 27.

خلاصة

إن التناقضات في المنظومة المصرفية تطلبت الشروع في إصلاحات من أجل بناء نظام تمويلي ومالي جزائري، وقد جاء الإصلاح المصرفي لعام 1986 من أجل تجديد مهام النظام المصرفي الجزائري، وكذلك من أجل تنظيم سير النظام المصرفي وفق آليات جديدة في ظل التخطيط المركزي، إلا أن عدم إصدار مراسيم تطبيقية لهذا القانون أدى إلى عدم فعاليته على مستوى البنوك والمؤسسات الاقتصادية، مما أدى إلى تعديله بنصوص جديدة، فجاء قانون 1988 الذي منح الاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية إلى جانب الاستقلالية في التسيير، وتعتبر هذه الإصلاحات بمثابة إصلاحات تمهيدية لصدور قانون النقد والقرض (90-10) الذي جاء ليغير بنية النظام المصرفي الجزائري ويجعله نظام يتلاءم مع اقتصاد السوق، في حين طرأت عليه تعديلات أهمها الأمر 01-01 والأمر 03-11 والأمر 10-04 وذلك من أجل جعل القطاع المصرفي الجزائري يتوافق ويتلاءم مع التغيرات المصرفية الجديدة.

وبالرغم من مختلف هذه الإصلاحات المصرفية إلا أنه مازال النظام المصرفي الجزائري يعاني من مشاكل وصعوبات على أمل القضاء عليها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية وتجارب بعض الدول لها

خلاصة

تمهيد:

إن السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة، إذ تتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي يشهده العالم في السنوات الأخيرة، وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في العرض النقدي والائتمان وذلك بإتباعها سياسة نقدية توسعية في حالة وجود كساد وسياسة انكماشية بهدف القضاء على التضخم وذلك باستخدام عدة أدوات.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري للسياسة النقدية وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم حول السياسة النقدية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية وتجارب بعض الدول لها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى مقومات السياسة الاقتصادية الكلية، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، ومن الأجل الإحاطة بمعناها أكثر سيتم في هذا المبحث تناول مفهوم السياسة النقدية ومراحل تطورها بالإضافة إلى أهدافها والمعلومات اللازمة لوضعها وشروط نجاحها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية ومراحل تطورها

إن مفهوم السياسة النقدية مفهوم واسع تطور بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية لمختلف الباحثين الاقتصاديين، كما قد عرفت السياسة النقدية تطورات هامة في الممارسة العملية.

أولا: تعريف السياسة النقدية

لقد تعددت تعاريف السياسة النقدية، ونذكر منها:

تعرف السياسة النقدية بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بخصوص الجوانب النقدية، وما يتصل بها من مجالات مصرفية ومالية"[1].

كما تعرف أيضا السياسة النقدية بأنها "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية وفق أنماط سريعة، لاتخاذ القرار وتنفيذه عن طريق التدخل المباشر وغير المباشر لتصحيح أوضاع السوق النقدية"[2].

وتأخذ السياسة النقدية كذلك مفهومين ضيق هو "كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كهدف النمو والاستخدام الكامل"[3].

---

[1] فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 307.

[2] محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص: 114.

[3] هبل عجملي الحنابي، ياسين رمزي إرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 259.

أما المفهوم الواسع فهو "جميع الوسائل التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بهدف التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان"[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن السياسة النقدية هي "مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في العرض النقدي، بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا والاستقرار الاقتصادي عموما" [2].

ثانيا: مراحل تطور السياسة النقدية

لقد مرت السياسة النقدية بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى: كانت السياسة النقدية في هذه المرحلة تهدف إلى حماية قيمة العملة من التقلبات التي تؤثر على مستوى الأسعار من خلال التحكم في كمية وسائل الدفع، ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي ودعم ومساندة السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها، وتستمر هذه المرحلة أساسا إلى غاية قبيل ظهور الفكر الكينزي[3].

2- المرحلة الثانية: تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي الذي ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة الركود لعام 1929 بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية وإعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية[4].

3- المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي عاد الاهتمام فيها بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951 – 1955) حيث تراجعت أهمية السياسة المالية في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق لأن الحكومات بعد الحرب لم تستطع تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات لذلك أصبحت السياسة النقدية

---

[1] المرجع السابق، ص: 260.

[2] محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية)**، دار غيراء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 16.

[3] رحيم حسن، **النقد والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 17.

[4] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر الفترة (1990-2000)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2003، ص: 91.

هي السياسة الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية العرض النقدي[1].

4- المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع [2]. وقد بدأ هذا الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي "ملتون فريدمان" الذي آمن بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك يرى غيره أن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتوالت الدراسات الاقتصادية التي تؤيد هذا الفريق أو ذاك حتى جاء فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي "والترهللر" الذي يؤمن بأهمية كل من السياستين بالقدر المناسب لتحقيق الهدف المطلوب[3].

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تنقسم إلى أهداف أولية، وسيطة ونهائية، توجز فيما يلي:

أولا: الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الأولية لإستراتيجية السياسة النقدية، حيث من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية، وهي عبارة عن حلقة تربط ما بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات هما[4]:

1- مجمعات الاحتياطات النقدية: تتضمن هذه المجمعات ما يلي:

أ- **القاعدة النقدية:** تتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع. أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

---

[1] محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

[2] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر للفترة (1990 – 2000)**، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

[3] محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

[4] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص: 124، 125.

ب- احتياطات الودائع الخاصة: تتمثل في الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

ج- الاحتياطات غير المقترضة: وهي تتمثل في الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

2- ظروف سوق النقد: تحتوي على الاحتياطات الحرة وهي تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض كذلك معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.

ويعتبر الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة، ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعملة.

ثانيا: الأهداف الوسيطة

هي عبارة عن متغيرات نقدية يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية النهائية وتتمثل فيما يلي:

1- سعر الفائدة: يعدّ سعر الفائدة من أهم وسائل تأثير السياسة النقدية، لذلك يستحسن تحديد مستواها، لكن السلطات لا تستطيع تحديد سعر الفائدة لأن ميكانزمات السوق النقدي هي التي تقرر ذلك حسب قانون عرض النقود والطلب عليها، فإذا أرادت السلطات تحفيز ادخار العائلات (لمساعدة الصناعة مثلا) فإنها تحاول رفع معدلات الفائدة بطريقة أو بأخرى وفي المقابل تحاول تخفيضه في حال رغبت في النمو والاستثمار (تكلفة الاقتراض بالنسبة للمؤسسات تنخفض) [1].

2- سعر الصرف: يعتبر سعر صرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود

[1] عبد الله البحري، **أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 61.

والهادف إلى رفع سعر صرف النقد اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية[1].

3- المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق وتمثل بالنسبة للنقدويين الهدف المركزي للسلطات النقدية وذلك بتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي[2].

ويتوقف اختيار الأهداف الوسيطية على اختيار معايير تتحكم في اختيار الهدف الوسيط، أي يجب أن يكون الهدف الوسيط قابل للقياس ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، كما يمكن أن تكون آثاره على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها.

ثالثا: الأهداف النهائية

من بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية نذكر:

1- استقرار الأسعار: يتم اللجوء إلى السياسة النقدية لحل إشكالية عدم استقرار الأسعار باعتبار أن النقود أكثر العوامل تأثيرا في تقلبات الأسعار، وهذا لا ينفي وجود عوامل أخرى قد تمارس تأثيرا في تقلبات الأسعار كالنقابات العالمية، إلا أن تغيرات عرض النقود تظل الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك تسعى السلطات النقدية التحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي[3].

2- العمالة الكاملة: أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، يعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، فعدم استغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل بترتب عليه خسارة لهذا الاقتصاد [4].

---

[1] وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص: 205.

[2] لونيس إكن، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2009)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011، ص: 43.

[3] محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[4] عبد القادر السيد متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 195.

3- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لعملائها وبالتالي تقييد حجم الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب المحلي على السلع والخدمات ومن ثم انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استيرادهم من السلع والخدمات المحلية. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية عامل مشجع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل وهذا من شأنه أن يقلل العجز في ميزان المدفوعات[1].

4- تحقيق النمو الاقتصادي: إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي الوطني نجد أنه باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفأة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن السياسة النقدية يجب أن تعمل بالتنسيق مع هذه العوامل وذلك مع وجود سياسة مالية رشيدة وملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية[2].

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها

تشمل السياسة الاقتصادية كل من السياسة المالية والنقدية، حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى نوعين هما السياسة النقدية الانكماشية والسياسة النقدية التوسعية، وتتطلب معلومات لازمة لوضعها.

أولا: أنواع السياسة النقدية

إن تحديد نوع السياسة النقدية الأنسب للدولة مرهون بالوضعية الاقتصادية لها في حين عند حدوث الأزمات فهو يتحقق حسب نوع المشكلة والظروف المحيطة بها.

وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي[3]:

1- السياسة النقدية الانكماشية: تستخدم هذه السياسة في معالجة التضخم، والقضاء على الفجوة التضخمية متى وجدت، ويأتي ذلك من خلال سعي البنك المركزي إلى تقليل القدرة على الشراء، وهنا تسعى

---

[1] محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21، 22.

[2] محمد فودو، **السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 19.

[3] جمال خريس وآخرون، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص ص: 111، 112.

الحكومة إلى تقليل النقود المتداولة في أيدي الجمهور والجهاز المصرفي، من خلال آلية المضاعف وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقد.

2- السياسة النقدية التوسعية: وهي السياسة التي تعني بزيادة الطلب الكلي، من خلال زيادة القدرة على الشراء وذلك بسعي الحكومة إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد والجهاز المصرفي.

ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والركود الاقتصادي، وتدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية عبر آلية خلق النقود وبتأثير المضاعف النقدي.

ثانيا: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية

إن السلطات النقدية تحتاج إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وهي وحدات رئيسية تؤدي دورا مهما في النشاط الإقليمي وتتمثل في[1]:

1- القطاع الحكومي: يقوم قطاع الحكومة بفرض الضرائب وإعداد معدلات لفرضها حسب حالة الاقتصاد السائدة في المجتمع، كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام، حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفته في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودرجته وطرقه، وهناك نوع ثاني من الإنفاق العام وهو الدعم أو الإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد لعلاج انخفاض مستوى الإنفاق لديهم، كما تقوم الحكومة بعملية الاقتراض من الأفراد والمشروعات المختلفة ومن الجهاز المصرفي وتقوم أيضا بعملية الإقراض، بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي، وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. ثم إن تقلبات حالة الميزانية من العجز أو الفائض لها دورها في استقرار الاقتصاد الكلي والسيولة المحلية (عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي.

2- القطاع العائلي: يقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخول التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج، فهذا القطاع يحصل على الدخول النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص، كما أن

---

[1] صالح مفتاح، **السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى**، منشورة على الموقع الإلكتروني: www.albassar.net « maktaba » sénimaire , ، تاريخ الاطلاع، 2016/04/03.

قطاع العائلات يقوم بالادخارات ولا ينتج عنها انخفاضا في الإنفاق الكلي إذا تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع.

3- قطاع الأعمال: يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع، وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها الآخر، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على ذلك من حيث نوع الإنتاج وكمياته، والاستثمار، وكذلك طرق التسعير المستخدمة، ولما ذلك من آثار هامة على تخصيص الموارد والدخول والأداء الاقتصادي كما يؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا في الإنتاج وخاصة في الدول التي يكون فيها هذا القطاع هو المحرك الأساسي لكل المجالات الاقتصادية.

4- القطاع المالي الخاص والعام: يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية وإلى الاقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية التي تقوم برسمها السلطات النقدية، وهذا انطلاقا من سياستها العامة واحتياجات الاقتصاد أو استجابته لتعليمات من الحكومة، كما أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه وتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة باحتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى غير ذلك.

وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد إلى معلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

5- القطاع الخارجي: يعتبر هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب الداخلي المرتفع بالاعتماد على السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يعرف بالواردات، كما أنه سبيلا لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة المجتمع محليا وأن هذا التبادل سيدر تدفقات رأسمالية بالنسبة للمصدرين وكما يسرب أموالا خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي للدولة، إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات أو بانخفاض عرض النقود في حالة زيادة الواردات.

وهذه القطاعات ترتبط مع بعضها من خلال دخولها في تعاملات ومبادلات سواء كان في سوق العمالة أو سوق السلع والخدمات أو أسواق المال، وأداة التداول في هذه الأسواق هي النقود.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

تعتمد آلية عمل السياسة النقدية على استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير والسيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح. وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم هذه الأدوات حيث يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع وهي: الأدوات الكمية، الأدوات الكيفية وأدوات أخرى.

المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على كمية أو حجم الائتمان باستخدام مجموعة من الأدوات الكمية المتمثلة فيما يلي:

أولا: سعر إعادة الخصم

هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء والآن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي ويطلق عليها أيضا سعر البنك، ويمكن القول بأنه سعر الفائدة الذي تفترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي[1].

ويعمد البنك المركزي إلى الرفع أو الخفض من سعر إعادة الخصم من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية[2].

فإذا شعر البنك المركزي أن عرض النقد في الاقتصاد قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه مما قد يهدد استقرار مستوى الأسعار، فإنه يسارع إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليص الكمية المعروضة من النقد في السوق، حيث يعمل على رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من كلفة الاقتراض، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقليل احتياطات البنوك من السيولة النقدية مما يدفعها إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، وهذا

---

[1] عبد المجيد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 281.

[2] رحيم حسين ، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 190.

الإجراء يؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على طلب الائتمان وهذا من شأنه أن يقلل الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية، وأخيرا يقلل من عرض النقد [1].

ويمكن ترتيب ذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (04): آلية تأثير سعر إعادة الخصم

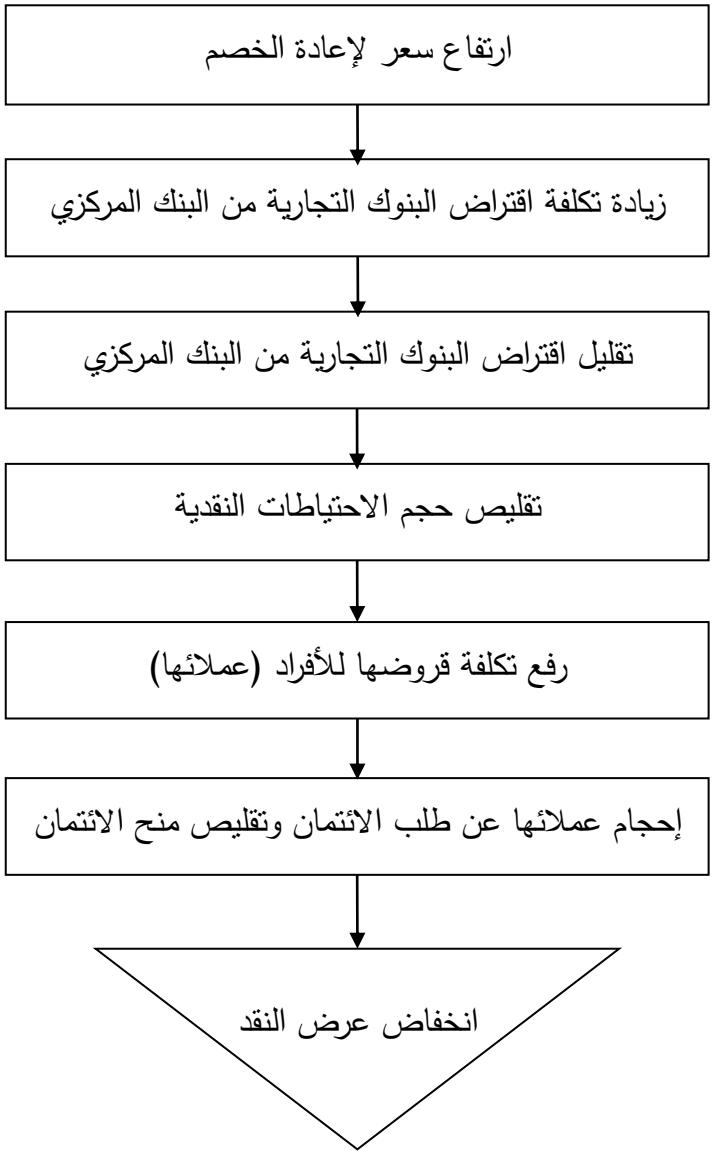

المصدر: أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص: 187.

[1] أكرم حداد، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 190.

أما في حالته رغبة البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة عرض النقد، فإن البنك المركزي يلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم وهذا بدوره يشجع البنوك التجارية لطلب المزيد من السيولة، مما يعمل على زيادة الاحتياطات النقدية ومقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ويدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض وبالتالي إلى زيادة عرض النقد[1].

ويتطلب نجاح هذه الأداة تحقق عدة شروط أهمها [2]:

– أن تسلك البنوك التجارية نفس مسلك البنك المركزي بتغيير أسعار فائدتها مع تغيير سعر الخصم وفي نفس الاتجاه؛

– أن يكون الطلب على القروض مرتبطا بتغيير سعر الفائدة بصورة عكسية، إذ يزيد مع انخفاض سعر الفائدة، وينخفض مع رفع سعر الفائدة.

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة

تعدّ عمليات السوق المفتوحة إحدى الأدوات الحديثة والمؤثرة في إدارة السياسة النقدية والائتمانية بأسلوب غير مباشر، وتتلخص عمليات السوق المفتوحة في قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية المتمثلة أساسا في أذون الخزانة والسندات الحكومية في أسواق المال من البنوك والأفراد[3]، وتعتبر أكثر أدوات السياسة النقدية شيوعا في الدول المتطورة[4].

وعن طريق شراء وبيع البنك المركزي للسندات الحكومية وأذون الخزانة تتغير احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وبالتالي تتغير إمكانية هذه البنوك في منح الائتمان، فإذا أراد البنك المركزي أن يقلل من حجم الائتمان فإنه يدخل سوق الأوراق المالية بائعا، وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وتقل احتياطاتها من النقود السائلة، فيقل تبعا لذلك مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عندما يبيع البنك المركزي السندات يزيد من الكمية المعرض من الأوراق فتنخفض أسعارها، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما ينتج عنه انخفاض رغبة رجال الأعمال في

---

[1] المرجع السابق، ص: 187.

[2] سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص: 273.

[3] أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 21.

[4] ضياء مجيد الموسوي، **الإصلاح النقدي**، الطبعة الأولى، الملكية للطباعة والإعلام والنشر، الجزائر، 1993، ص: 33.

الاقتراض، أما إذا دخل البنك المركزي السوق مشتريا، فهذا يؤدي إلى زيادة احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي، فتزيد بذلك قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، ومن ناحية أخرى دخول البنك المركزي مشتريا يزيد من الطلب فترتفع أسعار الأوراق المالية وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الطلب من جانب رجال الأعمال على الاقتراض[1].

ويرتبط نجاح عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، بوجود سوق للأوراق المالية متسعة وناشطة، أما البلاد التي تتسم بضيق السوق المالي وعدم اتساعها، فإن عمليات السوق المفتوحة فيها سوف تكون قليلة التأثير في حجم الائتمان ولن يترتب عن استخدامها في هذه البلاد إلا حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية، ومنه فإن هذه الأداة تكون محدودة الأثر في البلدان النامية[2].

ثالثا: نسبة الاحتياطي القانوني

تعتبر هذه الأداة من أقدم وأكفأ أدوات ووسائل السياسة النقدية التي يأخذ بها البنك المركزي في الرقابة على الائتمان، فقد استخدمتها كثير من البنوك المركزية في بلدان العالم، وبصفة خاصة في البلدان حديثة العهد بالنظم المصرفية [3]، ويقصد بها التزام كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء معين من ودائعه في شكل رصيد نقدي دائم لدى البنك المركزي، وتهدف هذه الأداة إلى ضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين، إضافة إلى التأثير بفاعلية على سياسة البنوك التجارية الائتمانية[4].

وتقوم البنوك المركزية باستخدام أداة الاحتياطي القانوني لعلاج المشاكل الاقتصادية ففي أوقات الكساد وفي حالة رغبة البنك المركزي بتوفير حجم أكبر من الائتمان حتى يشجع الاستثمار، فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني والذي سيزيد من الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية ومن ثم تزداد قدرتها على منح الائتمان، أما إذا رأى البنك المركزي أن هناك بوادر ضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الإفراط في منح الائتمان فإنه يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي تنخفض

---

[1] إسماعيل محمد هاشم، **السياسة النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011، ص ص: 85، 86.

[2] سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، 2004، ص: 184.

[3] توفيق محب خلة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص: 367.

[4] بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص: 228.

الاحتياطات التي بحوزة البنوك التجارية وتنخفض قدرتها على منح الائتمان، ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار ويقل الطلب، ومن ثم تنخفض الأسعار[1].

وتعتبر نسبة الاحتياطي القانوني أداة فعالة في التحكم بعرض النقود مقارنة بالأداتين الأخرتين، لأنه لا يرتبط تأثيرها على كمية النقود المتداولة بقرار البنوك التجارية كما هو الحال بالنسبة لسعر الخصم، بالإضافة إلى أنه لا يرتبط استخدامها بوجود أسواق مالية متطورة أو برغبة الجمهور ببيع وشراء السندات والأوراق المالية الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة[2].

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

إلى جانب الأدوات الكمية للسياسة النقدية يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات كيفية تهدف إلى الحد من حرية البنوك في ممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، والتي تتمثل في سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض.

أولا: سياسة تأطير القرض

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة[3].

وبشكل عام لم يحقق نظام تأطير القرض في البلدان التي طبقته الضبط المطلوب للقروض وهذا يعود لما يلي[4]:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة؛

---

[1] زكريا الدوري، يسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 211.

[2] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 369.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 80.

[4] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر للفترة (1990 – 2000)**، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

– رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد؛

– معالجة انتقائية أي لم يعد فقط ضابطا كميا بل نوعيا؛

– لجوء المشروعات إلى الإقراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الإقراض بالنقد الأجنبي.

ثانيا: السياسة الانتقائية للقرض

هي إتاحة الفرصة للنمو والازدهار لبعض القطاعات الهامة أو الحساسة داخل الدولة بإعطائها ميزات تفضيلية في الاقتراض من البنوك لتغطية احتياجاتها التمويلية بما يساعدها على رفع عجلة النمو للدولة ككل[1].

ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال أهمها[2]:

1- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد: تسدد الخزينة جزء من الفوائد وذلك من أجل تكلفة القروض المتعلقة ببعض أنواع التمويلات.

2- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض حتى بعد تجاوز السقف المحدد.

3- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية.

4- سياسة التمييز في أسعار الفائدة: حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين.

5- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي: والغرض من وضع قيود على تنظيم أو تقييد الائتمان الاستهلاكي هو كبح الطلب على البضائع، ويستخدم هذا التقييد للتقليل من التضخم في الاقتصاد.

---

[1] حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص: 18.

[2] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 157، 158.

6- تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية: يستعمل البنك المركزي تحديد المبلغ أو الهامش الذي على المشتري أن يدفعه للبنوك التجارية عندما يريد شراء الأوراق المالية، حيث أن البنك المركزي يرفع الهامش الحدي أوقات التضخم، أما في حالة الانكماش يكون العكس.

7- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد: يشترط البنك المركزي مسبقا للحصول على إجازات الاستيراد إيداعات مسبقة توضع من قبل المستوردين لديه وهي طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد.

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

بالرغم من وجود الأدوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية إلا أنه توجد أدوات أخرى مكملة والتي يمكن حصرها فيما يلي[1]:

أولا: الإقناع الأدبي

ويعني قيام البنك المركزي بإقناع البنوك، وإبداء النصيحة لها فيما يخص توجهاتها الائتمانية عموما، وذلك لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها وخاصة فيما يتعلق بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها النقدية وزيادة القروض الممنوحة للأفراد في أوقات الكساد لزيادة مستويات الإنتاج الكلي، أو تضييق الائتمان في حالة التضخم.

ثانيا: التوجيهات والأوامر

يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال حجم الائتمان ونوعه كأن يأمل باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل، أو بعدم استخدامها في تمويل الصناعات الاستهلاكية.

[1] جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص: 184، 185.

ثالثا: الإعلام

يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعما لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية، فتتضافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات، الأفراد، المشروعات والحكومة.

رابعا: الإجراءات العقابية

إذا لم تنتهج البنوك السياسة الملائمة كما حددتها السلطة النقدية، يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، ورفض إمدادها بالاحتياطات النقدية في حالة تجاوز قروضها السقوف العليا المقررة للإقراض.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية وتجارب بعض الدول لها

يقع على عاتق السياسة النقدية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك خاصة في الدول النامية، حيث تلعب دورا هاما في جمع الادخار وتشجيع الاستثمار وتطوير كل من السوق النقدي والمالي، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز هذا الدور مع التطرق إلى تجارب بعض الدول في السياسة النقدية.

المطلب الأول: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية

لقد ساد الاعتقاد لدى غالبية الاقتصاديين قبل الأزمة الاقتصادية الكبرى أن السياسة النقدية هي أهم السياسات التي تتبعها الدولة في المجال الاقتصادي، وتحظى باهتمام كبير من السلطة الاقتصادية والنقدية وتتمتع بأهمية كبيرة ومستوى عال من الفعالية والكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكن حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى ووقوع الكساد قد زعزع الثقة والاعتقاد في فعالية السياسة النقدية وبعدها تحول الاهتمام من السياسة النقدية إلى السياسة المالية، حيث رأى كينز أن القضاء على الكساد يكون بتدخل الدولة بإنفاق استثماري ضخم[1].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عاد الاهتمام بالسياسة النقدية لمكافحة التضخم وقد زاد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة، نظرا لمساهمتها في جذب المدخرات التي يعتمد عليها الاستثمار والتي تحتاج إلى أن تكون المؤسسات التي تعنى به متوفرة بشكل منظم وخاصة البنوك، ولذلك يجب على البنك المركزي أن

[1] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 182، 183.

يعمل على توفير الشروط القانونية والتنظيمية لهيكل البنوك التي تقدم القروض للاستثمار وذلك من خلال إحكام الرقابة بواسطة أدوات السياسة النقدية، والعمل على تشجيع إقامة بنوك متخصصة في جميع المجالات الاقتصادية التي تخدم عملية التنمية، كما يقع على عاتق السياسة النقدية عبء توجيه القروض نحو مشاريع التنمية ذات الأولوية من خلال استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية الكيفية المذكورة سابقا، التي تؤدي إلى تشجيع تدفق الائتمان نحو قطاعات التنمية الهامة وتجنب تدفقها نحو قطاعات أخرى أقل إنتاجية ولا تخدم التنمية الشاملة مثل الاستثمارات في العقارات. وتوجد ثلاثة طرق تقليدية لتعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات هي الوساطة المالية، التخطيط المركزي، والنظام المالي وهناك من يصنف التضخم الذي يتم بموجه تحويل المدخرات من القطاع الاستهلاكي إلى القطاع التجاري وذلك كنتيجة للعملية التضخمية[1].

كما تساهم السياسة النقدية أيضا في تطوير كل من السوق النقدية والسوق المالية، على نحو لا يسمح بتسرب الموارد المالية المحلية نحو الخارج بحثا عن فوائد مغرية والأمان المفقود في بلدانها، والحصول على السيولة في الوقت الذي تريد، والعمل على تجنب اعتماد المؤسسات الاقتصادية على الموارد المالية الأجنبية وخاصة القروض الأجنبية بكثرة، والدول التي عملت على تطوير أسواقها النقدية والمالية هي التي تكون مؤهلة لأن تسهل عمل السياسة النقدية، أما الدول التي لم تطور بعد أسواقها تحتاج سلطاتها النقدية أن تراعي عدة جوانب منها[2]:

- ربط الإصدارات بسياسة الدين العام وعجز الخزينة العامة؛

- تهيئة الجو المناسب للاستثمار في الأوراق المالية؛

- العمل على تنمية المؤسسات المالية والمصرفية التي ترفع مستوى الادخار والاستثمار معا؛

- التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي مفيد اقتصاديا، لأنه تاريخيا كان نمو الاقتصاد النقدي حافزا قويا لنمو البنوك وأنشطة الإقراض وتنوع الأصول المالية ومشجع على نمو الادخار والاستثمار؛

- توفير المعلومات والبيانات والبحوث والدراسات اللازمة حول أوضاع عرض الأموال والطلب عليها.

---

[1] المرجع السابق، ص: 183.

[2] المرجع السابق، ص: 184.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في السياسة النقدية

أولا: السياسة النقدية في اليابان[1]

ترسم السياسة النقدية في اليابان من قبل مجلس السياسة Policy Board الذي يعتبر السلطة العليا لاتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وقد تم تشكيل مجلس السياسة بموجب قانون مصرف اليابان لعام 1949، ويتمتع أعضاء المجلس بموجب القانون باستقلالية تامة حيث لا يمكن عزلهم.

أما بالنسبة لكيفية رسم السياسة النقدية واتخاذ القرارات الهامة بشأنها فإنها تتم من خلال اجتماع مجلس السياسة وتقديم المقترحات والدراسات الخاصة بما يجب عمله في مجال السياسة النقدية ويمكن لأي عضو من أعضاء المجلس أن يقيم أية مقترحات.

وعلى الرغم من أن مصرف اليابان يعتبر هو المسؤول عن إدارة السياسة النقدية، إلا أن هذا لا يعني أن السياسة النقدية يمكن أن يتم وضعها بمعزل عن الظروف الاقتصادية والسياسة الاقتصادية الكلية حيث أنه يجب أن يكون هناك تنسيقا واتساقا بين السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها السياسة النقدية. ولتحقيق هذا الغرض فإن القانون نص على تعيين ممثلين عن وزارة المالية وهيئة التخطيط الاقتصادي لتسهيل الاتصالات اللازمة بين الحكومة ومجلس السياسة.

ومن أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها مصرف اليابان لتحقيق أهداف السياسة النقدية هي عملية السوق المفتوحة التي تعنى بالسندات الحكومية وأذونات الخزانة بصورة مكثفة لأنها تعتبر بالنسبة لبنك اليابان المصدر الرئيسي للتحكم في عرض النقود.

وهناك كذلك سعر الخصم الذي يقره مجلس السياسة ويستلزم تغييره موافقة وزير المالية ويجب قبل تطبيق أسعار الخصم المعدلة أن يتم الإعلان عنها في الجريدة الرسمية قبل العمل بها.

وأخيرا الاحتياطي القانوني الذي يقوم بنك اليابان بتغيره تبعا للظروف الاقتصادية والمالية ويتطلب قانون مصرف اليابان أو يحتفظ هذا الأخير بالاحتياطي القانوني الذي تودعه البنوك التجارية لديه وفي حالة تأخر أي من البنوك التجارية عن دفع الاحتياطي القانوني في وقته المحدد يفرض عليه دفع فائدة عن هذا التأخير تزيد بنسبة 3,75% عن سعر الخصم الرسمي.

---

[1] يسرى مهدي السامرائي، زكريا مطلك الدوري، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، بدون سنة النشر، ص ص: 273، 274.

ثانيا: السياسة النقدية في كوريا الجنوبية[1]

تتضمن السياسة النقدية الأعمال التي تؤثر في كل من الاحتياطي وتكاليف الاحتياطي بالنسبة للبنوك وبالتالي تؤثر على جميع الأموال النقدية والائتمانية، ومن الناحية العملية يتم ممارسة ذلك بشكل أساسي من خلال ثلاث أدوات وهي التغيرات في شروط ومدد إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وتغير في نسبة الاحتياطي القانوني، وبالإضافة إلى تلك السياسة فإن بنك كوريا له السلطة في تحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع والقروض الخاصة بالمؤسسات المصرفية والتحكم بشكل مباشر في حجم الائتمان المصرفي.

وقد اعتمد البنك المركزي في السبعينات بشكل أساسي على نسبة الاحتياطي القانوني وعلى إجراءات رقابية مباشرة وذلك في استطلاع عمله للتحكم في العرض النقدي وفي الائتمان المحلي، كما استطاع البنك بجهوده من خلال عمليات السوق المفتوحة أن يمتص التوسع النقدي الكبير الذي توفر من خلال القطاع الخارجي في الفترة 1986-1989.

ثالثا: السياسة النقدية في الأردن

تتكرس جهود السياسة النقدية في الأردن لتحقيق هدفين رئيسيين هما: الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[2].

ويعد البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية ويستخدم أدوات نقدية كمية ونوعية لتحقيق تلك الأهداف المطلوبة، وقد استخدم البنك المركزي الأردني هذه الأدوات النقدية المختلفة منذ تأسيسه عام 1964، ففي عام 1969 قامت الحكومة بإصدار سندات دين حكومية طويلة الأجل وأذونات الخزينة لمدة 3 أشهر، ولكن بسبب عدم وجود سوق مالي حقيقي وفعال، لم تستطع الحكومة من جمع الأموال التي تحتاج إليها، ويتضح من ذلك أن نجاح عمليات السوق المفتوحة يتطلب سوق مالي متطور، أما بالنسبة لأداة الاحتياطي القانوني حاول البنك المركزي استخدامها سنة 1966، وكان نصيبها أيضا عدم النجاح في تحقيق

---

[1] يسرى مهدي السامرائي، زكريا مطلك الدوري، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 278، 279.

[2] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 121.

أهداف البنك المركزي، بسبب وجود احتياطات فائضة لدى البنوك الأردنية، كما لم تنجح أيضا أداة سعر إعادة الخصم[1].

إلا أن تأسيس سوق عمان للأوراق المالية عام 1978 وتطور الجهاز المصرفي، إضافة إلى الظروف الإقليمية والدولية، والتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات، كل ذلك ساعد على نضوج البيئة اللازمة لنجاح أدوات السياسة النقدية الكمية، أو على الأقل بعضها ففي عام 1993 نجح البنك المركزي في استخدام عمليات السوق المفتوحة.

أما بالنسبة للأدوات الكيفية فقد استخدم البنك المركزي الأردني سياسة السقوف الائتمانية في السبعينات وبداية الثمانينات، لمحاربة الضغوط التضخمية، أما بخصوص تحديد أسعار الفائدة، فحتى نهاية الثمانينات كانت أسعار الفائدة تحدد إداريا واستمر الحال حتى عام 1989، حيث تم تعويم أسعار الفائدة على الودائع وفي عام 1990 تم تعويم أسعار الفائدة بمختلف أنواعها.

وقد اتبع البنك المركزي سياسة الرقابة على الأرصدة الأجنبية بصورة نشطة منذ الثمانينات، فقد أصدر تعليماته إلى البنوك التجارية بتقليل الاحتفاظ بأرصدة كبيرة من العملة الأجنبية في الخارج وذلك من أجل الحفاظ على سعر صرف الدينار الأردني.

أما استخدام أداة الإقناع الأدبي، فكان البنك المركزي يلجأ إلى الاتفاق والتباحث مع البنوك المرخصة، عن طريق الاجتماعات الشهرية التي يعقدها البنك المركزي مع مديري البنوك المرخصة في الأردن، والذي عادة يؤدي إلى تنفيذ السياسة التي يرغبها البنك المركزي من دون إصدار تعليمات أو اتخاذ إجراءات[2].

---

[1] عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006، ص ص: 406-409.

[2] المرجع السابق، ص ص: 406-410.

خلاصة

إن السياسة النقدية تتمثل في مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو النقصان، وقد مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل نظرا لتعدد الأفكار والنظريات الاقتصادية. حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي وهو المسؤول الأول عن تطبيق السياسة النقدية مجموعة من الأدوات التي تؤثر على بعض المتغيرات والمؤشرات وذلك في إطار إستراتيجية شاملة ومعلومات كافية تسمح بوضعها.

كما أن للسياسة النقدية دور فعال وأهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة، وذلك من خلال مساهمتها في تعبئة المدخرات والتأثير على الاستثمارات وتطوير كل من السوق المالية والنقدية.

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الجزائري في الفترة(1990-2015)

تمهيد

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

خلاصة

تمهيد:

لقد عرفت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الذاتية وذلك في ظل المرحلة الانتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والتي نتج عنها تفاقم الأوضاع النقدية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، ومن أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل للسياسة النقدية المعتمدة في بناء مستقبل الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق تفعيل أدوات تلك السياسة ورسم مسارها بدقة بعيدا عن أي خلفيات أو مصالح، وفتح المجال الواسع أمام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى في الفترات المناسبة من أجل التأثير الفعال على مختلف المتغيرات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الجزائري وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر

إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية، وكلها إجراءات وتدابير تدفع للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية بعد تغير التوجه الاقتصادي، ولهذا سيتم التعرض في هذا المبحث إلى أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين توجهين مختلفين للسياسة النقدية.

أولا: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1990-1994)

هذه الفترة سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولي التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفقات النقدية، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازني وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة[1].

ثانيا: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1994-2000)

على عكس الفترة السابقة، تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة انكماشية صارمة ابتداء من عام 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات

---

[1] علي فلاق، كمال باصور، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2015)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص: 13.

أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وتزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي [1] الذي يمتد على مرحلتين هما[2]:

1- مرحلة التثبيت الهيكلي: تمتد هذه المرحلة من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995 وتهدف إلى:

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17% في أفريل 1994 قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء؛

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M_2)؛

- تحقيق نمو مستقل ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 و 6% سنة 1995؛

- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار؛

- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم أقل من 10%.

2- مرحلة التعديل الهيكلي: تمتد هذه المرحلة من 1995 إلى 1998 وتسعى من خلالها السلطات إلى إعادة الاستقرار النقدي ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي؛

- العمل على استقرار أسعار الصرف وإنشاء سوق مابين البنوك؛

- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية وذلك بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير سوق القيم.

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية بعد قانون 2001

تمثل هذه الفترة مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى أفريل 2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)، إذ تعززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي خلال هذه

---

[1] عزيزة بن سمينة، منجية بورحلة ، **السياسة النقدية في الجزائر واستهداف التضخم (بين الأداء والفعالية)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص:11.

[2] محمد بن بوزيان وآخرون، **مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص ص: 9، 10.

الفترة، كما ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع، ومن بينها تحسن أسعار البترول[1].

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل بزيادة حجم الاستثمار والتحكم في معدلات التضخم وتحقيق التوازن الجهوي، وهو ما سمح بإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ سنة 2003 نسبة 7% وقد وافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى [2].

ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي

تهدف السلطة النقدية في هذه المرحلة إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، كما سجلت هذه المرحلة عودة الحيوية للنشاطات الاقتصادية المختلفة، وانعكست بالإيجاب على الحالة الاجتماعية حيث سجل تراجع في البطالة وارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات، وعرفت كل المؤشرات النقدية الكلية تحسنا كبيرا فانخفضت معدلات التضخم وارتفاع نسبة النمو، وبصفة عامة عاد الاستقرار المالي الكلي [3].

وقد عرفت السياسة النقدية خلال هذه الفترة تغييرين هامين جدا صارا حديث الشارع العام والخاص وهما: منع منح القروض الاستهلاكية والتوسع في عمليات التمويل العقاري، ويمثل القرار الأول أهم قرار اتخذته السلطة النقدية على الإطلاق منذ تبني الجزائر فلسفة اقتصاد السوق، وكانت مبررات اتخاذ هذا القرار هي: كبح التضخم الناتج عن التمادي في منح القروض الاستهلاكية، كبح النمو المتزايد في فاتورة الواردات، بالإضافة إلى كبح النمو المتزايد لمديونية العائلات في ظل تواضع القدرة الشرائية وتزايد إغراء القروض الاستهلاكية، وما يمكن أن ينتج عنه من آثار سلبية قد ترفع للتوقف عن السداد مما يهدد سلامة النظام المصرفي[4].

---

[1] عزيزة بن سمينة ، منجية بورحلة ، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[2] محمد بن بوزيان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[3] المرجع السابق، ص: 12.

[4] عزيزة بن سمينة، منجية بورحلة ، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

وفر قانون النقد والقرض 90-10 في الجزائر أرضية خصبة لتطوير أدوات السياسة النقدية من خلال استحداث أدوات جديدة ذات فعالية عالية، وانطلاقا من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ظهر استعمال أدوات جديدة ، وبذلك يمكن القول بأن تعميق إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسيت دعائم تطبيقها منذ عام 1994 قد سمحت لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات للسياسة النقدية، وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى مختلف الأدوات التي استخدمها بنك الجزائر.

المطلب الأول: أداة إعادة الخصم

تعتبر أداة إعادة الخصم من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، وقد نص قانون النقد والقرض في المواد المتعلقة بإعادة الخصم بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم كما تم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها والتي يمكن حصرها في ما يلي[1]:

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات؛

- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تحديد هذه العمليات على أن لا تتعدى ثلاثة سنوات يجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو إنجاز سكن؛

- سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

والجدول التالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

[1] بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015، ص: 181.

الجدول رقم (01): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (1990-2015)

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل إعادة الخصم	10,5	11,5	11,5	11,5	11,5	15	14	13	11	9,5	8,5	7,5	6
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015 (مارس)
معدل إعادة الخصم	5,5	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4

المصدر: - النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 1990،2006.

- بيانات النشرة الثلاثية الإحصائية للسنوات 2007، 2010.

- ليلى إسمهان بقبق، سنوسي بورقعة، **دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة (حالة الجزائر)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2015،ص: 13.

الجدير بالذكر أن معدل إعادة الخصم قد تم تعديله مرات عديدة منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة، وإذا أردنا تقييم سياسة معدل إعادة الخصم بعد صدور القانون يمكننا التمييز بين حالتين[1]:

أولا: المرحلة الممتدة من 1990 إلى 1995

قبل صدور قانون النقد والقرض كانت الجزائر تعاني من تضخم حاد بلغ 17,9% سنة 1990 نتيجة النمو الشديد للكتلة النقدية والذي سببه تحرير الأسعار، لذلك قامت السلطات النقدية بإصدار هذا القانون

[1] محمد علة، **الدولرة ومشاكل عدم إستقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2003، ص: 152.

محاولة منها تجاوز الأزمة والحد من التضخم، خلال هذه المرحلة يلاحظ تركيز بنك الجزائر على استخدام سياسة إعادة الخصم حيث رفع هذا المعدل من 7,5% سنة 1989 إلى 10,5% سنة 1990 بهدف امتصاص فائض الكتلة النقدية مما أدى إلى نمو سلبي للناتج الداخلي الخام وإلى سلبية معدل الفائدة الحقيقي، كما اتبع خلال هذه الفترة بنك الجزائر تحديد معدلات الفائدة المدينة والدائنة المستهدفة وترك هامش المبادرة للبنوك والمؤسسات المالية بتحديد معدلاتها الخاصة.

كما أعيد رفعه سنة 1991 إلى 11,5% وبقي ثابتا إلى غاية 1994، في حين بلغ أقصى حد له وذلك بعد أن شعر بنك الجزائر بوجود توسعات تضخمية في الاقتصاد وكان سببها الإفراط في التسهيلات الائتمانية، لذلك جاء هذا الدفع كمحاولة من خلالها تنبيه البنوك على ضرورة رفع معدلات الخصم بغرض الحد من الطلب على خصم الأوراق المالية ولكن باعتبار أن معدلات التضخم المرتفعة كانت تفوق معدلات الفائدة، وهذا ما يجعل المعدلات الحقيقية سالبة وبالتالي يحد من فعالية معدل الفائدة في قيادة السياسة النقدية.

ثانيا: المرحلة الممتدة من 1996 إلى 2015

هذه المرحلة تبين التناقض التدريجي لمعدل إعادة الخصم، حيث عرف انخفاضا منتظما انتقل من 15% عام 1995 إلى 6% عام 2002 ثم إلى 5,5% سنة 2003 وبالتالي يمكن القول بأنه بين مدى التحكم في معدل التضخم عن طريق الحد من حجم الائتمان، وكان عام 1997 التاريخ الذي تم فيه الانتقال إلى أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة، وقد تم ذلك خلال السنوات الأخيرة وخصوصا عامي 1998 و 1999 ورغبت السلطة النقدية في عدم الضغط على البنوك في توفير السيولة للائتمان، وفعالية هذه السياسة تكمن بضعف ودائع البنوك من جهة، وتوفير التمويل اللازم لإنجاز المشاريع المسطرة من جهة ثانية الأمر الذي يفرض اللجوء إلى أداة إعادة الخصم لإعادة تمويل الجهاز المصرفي، وبالتالي يمكن القول بأن بنك الجزائر بدأ في التخلي عن أداة إعادة الخصم منذ منتصف التسعينات بشكل تدريجي، بحيث عرف معدل إعادة الخصم استقرارا منذ 2004 إلى غاية الثلاثي الأخير من عام 2015 نظرا لكون هذه الأداة أصبحت غير فعالة من أجل إعادة التمويل.

المطلب الثاني: أداة الاحتياطي الإجباري

في الجزائر تعتبر أداة الاحتياطي الإجباري من الآليات الرقابية التي استحدثها قانون النقد والقرض 90-10 حيث خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية، إلا أنّ الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشترطة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% دون استثناء وبنفس الأسلوب[1].

والجدول التالي يوضح تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (02): تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة (1990-2015)

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل الاحتياطي الإجباري	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3	4,25
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015 (مارس)
معدل الاحتياطي الإجباري	6,25	6,50	6,50	6,50	6,50	8	8	9	9	11	12	12	12

المصدر: ليلى إسمهان بقبق، سنوسي بورقعة، **دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة (حالة الجزائر)**، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002 وخاصة ابتداء من سنة 2008 و 2009 وتواصل خلال السنوات من 2010 إلى غاية 2015 يعتبر تأكيدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة

[1] فضيل رايس، **تراكم السيولة المصرفية وانعكاساته على سير السياسة النقدية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة العربي التبسي، الجزائر،2015، ص: 10.

في التأثير على سيولة البنوك التجارية، وقد أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري، حيث أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري مع نهاية سنة 2002 إلى نمو هذه الاحتياطات.

المطلب الثالث: أدوات السوق النقدية

لم يكن للسوق النقدية في الجزائر أي دور في تمويل الاقتصاد وإن وجد فهو محدود، والسبب يعود لغياب سياسة نقدية فعلية من البنك المركزي، الذي تحول كأداة لإصدار النقود لفائدة الخزينة العمومية المسؤولة عن تمويل الاقتصاد، لكن بصدور قانون 86-12 منح بنك الجزائر سلطة إدارة السياسة النقدية ضمن سوق نقدية، ومن بين الأدوات المستخدمة على مستوى السوق النقدية نجد[1]:

أولا: عمليات السوق المفتوحة

تجري عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر، الذي يعود إليه قرار اختيار المعدل الثابت أو المتغير الذي يتعين تطبيقه على هذه العمليات، التي يمكن أن تكون ذات فترات نضج من سبعة أيام (عمليات أسبوعية عادية)، إلى إثنا عشر شهرا (عمليات ذات فترات نضج أطول) وتنقسم الأدوات التي يمكن استعمالها ضمن عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاث فئات:

- عمليات التنازل المؤقت؛

- العمليات المسماة النهائية (شراء وبيع الأوراق العمومية)؛

- استرجاع السيولة على بياض.

مع الإشارة إلى أنه بتاريخ 30 ديسمبر 1996 تمت أول عملية للسوق المفتوحة، بمبلغ أربعة ملايير دج بملف للسندات العامة ولأقل من ستة أشهر، لكن ضيق السوق النقدية في الجزائر وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض صعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي.

ثانيا: نظام الأمانات

[1] رتيبة فنغور، **دور سعر الصرف في السياسة النقدية (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة، 2014، ص: 99.

في بداية سنة 1994 كان نظام الأمانات الأداة الوحيدة لتدخل بنك الجزائر الذي كان يمارس نشاط مكثف من خلال تدخله في السوق النقدية وقيامه بأغلب الصفقات على مستوى هذا السوق.

ثالثا: مزادات القروض

انطلاقا من سنة 1995 أصبحت تقنية المزايدة الأسلوب المفضل لبنك الجزائر لتنظيم السيولة البنكية وزيادة حجم المزايدات.

ثالثا: أداة استرجاع السيولة

تعتبر أداة استرجاع السيولة إيداع طوعي واختياري لفائض الودائع البنكية لدى البنك المركزي، وتخفيض معدل استرجاع السيولة من شأنه أن يقلل الحافز لدى البنوك في وضع الفوائد لدى بنك الجزائر، وقد أنشأت هذه الأداة سنة 2002، بمعدل 2,75% لينخفض هذا المعدل إلى 2% في سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية، وابتداء من منتصف جانفي 2013 استخدم بنك الجزائر أداة استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة قدره 1,5% بهدف امتصاص أكبر للسيولة في البنوك ولضمان تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية واحتواء أثرها التضخمي.

المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

إن أثر السياسة النقدية في الجزائر ينتقل عبر أدوات يستخدمها البنك المركزي باعتباره المسؤول الوحيد عن السياسة النقدية، من شأنها تحقيق أهداف نقدية تكون مخططة مسبقا ويكون لها أثر إيجابي على المتغيرات الاقتصادية، وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى أثر السياسة النقدية في الجزائر على كل من العرض النقدي والتضخم وميزان المدفوعات والبطالة.

المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على العرض النقدي في الجزائر

تولي السلطة النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله، ولقد تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10

بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود، وفيما يلي تحليلات لتطور عرض النقود من خلال مجمعات الكتلة النقدية ومقابلاتها[1].

أولا: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤولية مؤسسة "بنك الجزائر"، وتحتوي الكتلة النقدية على أصناف حيث تتكون الكتلة (M_2) في الجزائر من العناصر التالية: النقود الورقية، النقود الكتابية وأشباه النقود، وبالتالي فإن العنصرين الأول والثاني يشكلان الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M_1) وبإضافة العنصر الثالث يتم الحصول على الكتلة النقدية بالمعنى الواسع[2].

ويوضح الجدول التالي تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (03): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود الورقية	النقود الكابية	الكتلة M_1	أشباه النقود	الكتلة M_2	معدل النمو
1990	134,90	136,14	270,1	72,90	343,1	11,35
1991	157,20	168,73	325,9	90,30	416,2	20,60
1992	158,40	184,97	369,7	146,2	515,9	24,71
1993	212,00	236,58	448,58	180,52	627,42	21,53
1994	222,986	252,847	475,834	247,680	723,514	13,00
1995	249,767	269,339	519,107	280,455	799,562	9,19
1996	290,884	298,217	589,100	325,958	915,058	14,39
1997	337,621	333,710	671,570	409,958	1081,518	18,55
1998	390,420	435,952	826,372	766,948	1592,461	18,92
1999	439,995	465,187	905,183	884,167	1789,350	13,70
2000	484,527	563,658	1048,184	974,350	2022,534	13,18
2001	577,150	661,360	1238,510	1235,006	2473,516	22,3

[1] علي صاري، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، جامعة سوق أهراس،2014، ص: 24.

[2] سمير آيت يحي، **فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص: 4.

2002	664,688	751,653	1416,341	1485,191	2901,532	17,3
2003	781,339	849,040	1630,380	1724,043	3354,422	15,6
2004	874,3	1291,4	2165,7	1478,7	3644,4	11,4
2005	921,00	1516,5	2437,5	1632,9	4146,9	10,9
2006	1081,4	2096,4	3177,8	1649,8	4827,6	18,7
2007	1284,5	2949,1	4233,6	1761,00	5994,6	21,50
2008	1540,00	3424,9	4964,9	1991,0	6955,9	16,00
2009	1829,4	3114,8	4944,2	2228,4	7173,10	03,10
2010	2098,6	3657,8	5756,4	2524,30	8280,70	13,8
2011	2571,5	4570,2	7141,7	2787,50	9929,2	19,90
2012	2952,2	4729,2	7681,8	3333,60	11015,1	10,9
2013	3204,0	5045,8	8249,8	3691,70	11941,5	8,4
2014	-	-	9595,30	4081,80	13677,10	-
2015	-	-	-	-	-	-

المصدر: - صالح لحبيب، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر للفترة 1996-2011)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص: 12.

- سمير آيت يحي ، **فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص: 5.

يلاحظ من خلال إحصائيات الجدول أن الكتلة النقدية (M_2) في سنة 1990 حوالي 343,1 مليار دج محققة بذلك معدل 11,35%، ثم ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة كبيرة سنة 1991، لتبلغ بذلك ما قيمته 416,2 مليار دج، أي بنسبة 20,60%، لتستمر في الارتفاع سنة 1992 لتبلغ 515 مليار دج، أي بمعدل نمو 24,71%، ويعود ذلك إلى تراجع الحكومة عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها في السابق، وإتباع سياسة نقدية توسعية.

أما سنة 1993 فقد حقق معدل نمو الكتلة النقدية انخفاضا حيث بلغ 21,53%، ثم انخفض ليصل إلى 13% سنة 1994، ثم 9,19% سنة 1995، وكان هذا الانخفاض نتيجة إتباع سياسة نقدية انكماشية متزامنة مع تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي، الذي يهدف إلى التحكم في الكتلة النقدية.

إلا أن معدلات نمو الكتلة النقدية عاودت الارتفاع في الفترة (1996-1998) بـ 14,39% و 18,55% و 18,92% على التوالي، وبرجع سبب هذا الارتفاع إلى عملية التبادل بين الأفراد والمؤسسات التي أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، إلا أنها عاودت الانخفاض إلى 13,70% سنة 1999 ثم إلى 13,18% سنة 2000، ويعود ذلك إلى تأثير السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى سحب الفائض في الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي، إضافة إلى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام[1].

أما سنة 2001 فقد شهدت ارتفاع في معدل نمو الكتلة النقدية فقد قدر بـ 22,3% أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414,3 مليار دج في ظرف سنة واحدة، ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خصص 520 مليار دينار لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات، ابتداء من أفريل 2001 إلى أفريل 2004، ثم تبعه في ذلك برنامج ثاني غطى الفترة (2005-2009) يسمى برنامج دعم النمو في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العمومي واستمرار الانفراج المالي، وخصص له مبلغ 4203 مليار دينار، أدت هذه الإستراتيجية في دعم النمو إلى استمرار تزايد الكتلة النقدية (M_2)، حيث انتقلت من 4146,9 سنة 2005 إلى 7173,10 سنة 2009 وهي السنة التي سجلت فيها M_2 أضعف نسبة لها نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الوضعية المالية لشركات قطاع المحروقات، ليعود التوسع النقدي بوتيرة 13,8% لـ M_2 سنة 2010 [2].

أما السنتين الأخرتين 2011 و 2013 شهد العرض النقدي نمو سنة 2011 بمعدل 19,90%، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن وارتفاع حجم الودائع بنوعيها لدى البنوك وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74,10% من العرض النقدي في الاقتصاد، بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي سنة 2012 وكذلك سنة 2013 وقد أرجع محافظ البنك المركزي ذلك إلى التأثر بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي[3].

---

[1] صالح لحبيب، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر للفترة 1996-2011)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص: 12.

[2] سمير آيت يحي ، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

[3] علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية، والقروض المقدمة للاقتصاد والقروض للخزينة، والجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (04): تطور مقابلات الكتلة في الجزائر للفترة (1990-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الأصول الخارجية	القروض للخزينة	القروض للاقتصاد	السنوات	صافي الأصول الخارجية	القروض للخزينة	القروض للاقتصاد
1990	6,535	167,043	246,979	2003	1342,66	423,406	1380,166
1991	24,286	158,970	325,848	2004	3119,174	-20,596	1535,029
1992	22,641	226,933	412,310	2005	4179,656	-933,184	1779,754
1993	19,618	527,835	220,249	2006	5515,046	-1304,048	1905,440
1994	60,399	468,537	305,843	2007	7415,563	-2193,176	2205,242
1995	26,298	401,587	565,644	2008	10246,96	-3627,346	2615,516
1996	133,949	280,548	776,843	2009	10885,74	-3488,92	3086,545
1997	350,309	423,650	741,281	2010	11996,565	-3392,949	3268,09
1998	280,710	723,181	906,181	2011	13922,4	-3406,6	3726,5
1999	169,618	847,899	1150,733	2012	14940,0	-3334,0	4287,6
2000	775,948	677,477	993,733	2013	15225,2	-3235,4	5156,3
2001	1310,746	569,723	1078,448	2014	-	-	-
2002	1755,696	578,690	1266,799	2015	-	-	-

المصدر: - بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015، ص: 189.

- سمير آيت يحي ، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

يلاحظ من خلال الجدول انطلاق صافي الأصول الخارجية من أدنى رصيد قدر بـ 6,5 مليار دج سنة 1990، ليتم الارتفاع سنة 1991 نتيجة زيادتها في بنك الجزائر بأكثر من 800,08% و 150,69% في البنوك التجارية، لينخفض في السنتين المواليتين 1992 و 1993 نتيجة انخفاض صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية، بالرغم من زيادتها في بنك الجزائر مقارنة بسنة 1991، ثم حقق ارتفاع كبير سنة 1994 برصيد 60,39 مليار دج، نتيجة الارتفاع الكبير في نسبة صافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر

والبنوك التجارية، لتعرف سنة 1995 تراجع بحصيلة بلغت 26,29 مليار دج، بسبب الانخفاض الكبير في نسبتها لدى بنك الجزائر، أما السنتين اللاحقتين عرفتا أفضل معدل نمو لصافي الأصول الخارجية، بينما عامي 1998 و 1999 فقد عرفتا تراجعا في رصيد الأصول الخارجية، بسبب التراجع المهول في بنك الجزائر والبنوك التجارية، لتحقق بعدها سنة 2001 و 2002 رصيد كبير على التوالي 1310,746 مليار دج و 1755,696 مليار دج، أما السنوات من 2002 إلى 2009 فعرفت نوعا من الاستقرار في صافي الأصول الخارجية ليعاود الارتفاع بداية من 2010 إلى غاية 2013، ومنه فقد عرفت الفترة (2005-2013) تغطية صافي الأصول الأجنبية بشكل كلي للكتلة النقدية M_2، وهو ما يبين الأهمية المتزايدة لدور الأصول الخارجية كمحدد هيكلي للتوسع النقدي في الجزائر وكمورد وحيد لإصدار النقود من طرف النظام البنكي[1].

أما صافي القروض للخزينة فقد عرف قيم موجبة خلال الفترة (1990 – 2003) ما يبين أن الدول خلال هذه الفترة كانت مقترضة أكثر منها مقرضة للبنوك وهذا في سبيل تمويل العجز الحاصل خلال تلك السنوات، حيث بلغ صافي القروض للخزينة سنة 1990 حوالي 167 مليار دج لينخفض سنة 1991 نتيجة انخفاضها في البنوك التجارية، لتعاود الارتفاع سنة 1992 و1993 برصيد 226,93 مليار دج و 527,83 مليار دج ثم تنخفض في السنين الثلاث اللاحقة وتستقر سنة 1996 عند 280,5 مليار دج، نتيجة انخفاضها في بنك الجزائر والبنوك التجارية مقارنة مع 1993.

هذه الوضعية لم تستمر، حيث سجلت في الأعوام الثلاثة الأخرى قيم جيدة وصلت سنة 1999 إلى أعلى رصيد ممكن بلغ حوالي 847,89 مليار دج ثم عاود الانخفاض إلى غاية 569,723 سنة 2001، بسبب الانخفاض الحاد فيها بالنسبة لبنك الجزائر، بعدها بسنة ارتفعت بمعدل منخفض، ليجدد الانخفاض مرة أخرى سنة 2003 [2].

أما الفترة الممتدة من 2004 إلى 2013 قد سجلت قيما سالبة لصافي القروض للخزينة، ما يشير إلى أن الدولة ضمن هذه المرحلة كانت مقرضة أكثر منها مقترضة للنظام البنكي حيث انطلقت سنة 2004 بصافي القروض للخزينة (2,596-) مليار دج وهي أكبر نسبة انخفاض مسجلة، لتواصل التراجع في قيمتها

[1] بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص: 190.

[2] المرجع السابق، ص: 191.

حتى سنة 2008 ثم ترتفع مرة أخرى إلى غاية (3406,6-) سنة 2011 لتعاود التراجع سنة 2012 و2013 [1].

كما عرفت القروض للاقتصاد توسع من سنة إلى أخرى حيث ابتدأت سنة 1990 بحوالي 246,979 مليار دج، لتواصل الارتفاع حتى سنة 1993 فقد سجلت أدنى مستوى لهذه القرض بـ 220,2 مليار دج، ثم عاودت الارتفاع بمستوى متباين حتى سنة 1996 أما سنة 1997 فتكرر الانخفاض نتيجة انخفاضها في البنوك التجارية بالرغم من ارتفاعها لدى بنك الجزائر، لكن في السنتين اللاحقتين ارتفعت القروض الممنوحة للاقتصاد إلى غاية 1150,7 مليار دج ليعاود انخفاض هذه القروض سنة 2000 برصيد 993,7، لترتفع سنة 2001 ويستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2013 [2].

الشكل رقم (05): تطور مقابلات الكتلة في الجزائر للفترة (1990-2015)

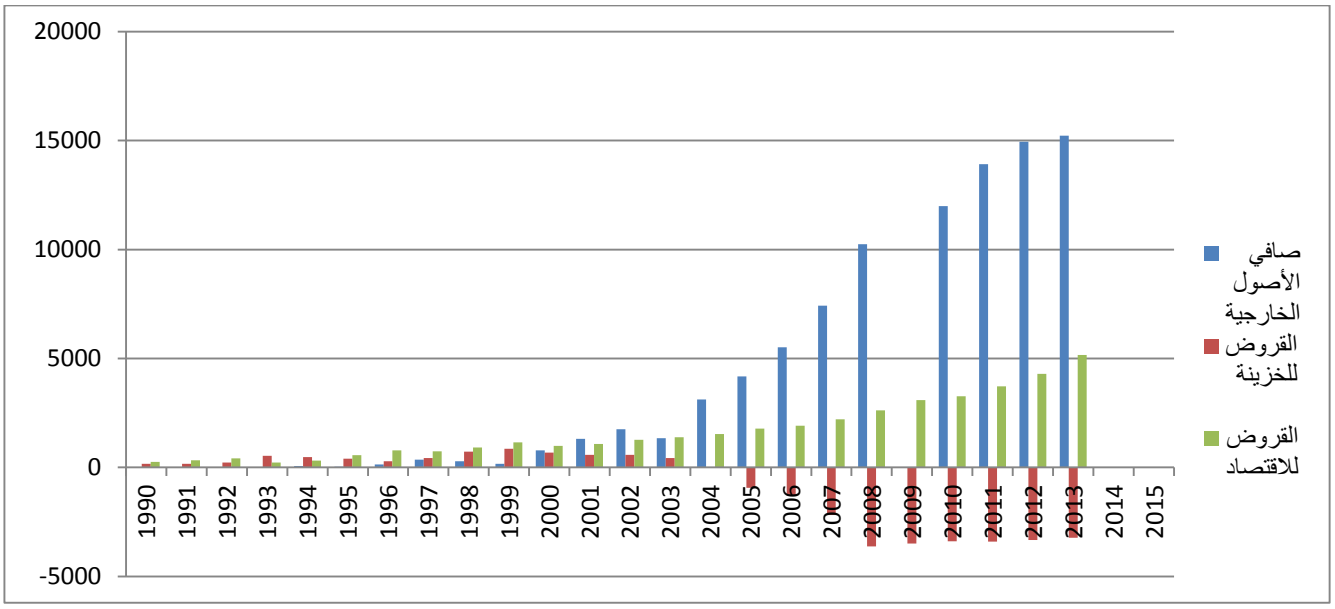

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر

أصبحت السياسة النقدية في الجزائر منذ قانون النقد والقرض 90-10 متغير أساسي في الاقتصاد، بعدما كانت مهمشة ومجمدة خلال جميع أطوار المرحلة الاشتراكية، وقد تجسدت السياسة النقدية بشكل فعلي

[1] سمير آيت يحي، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

[2] بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص: 1992.

منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة (1994-1998)، كونها تمثل أداة هامة بيد السلطات لتحقيق استقرار الأسعار، حيث تعتبر محاربة التضخم الهدف النهائي والأساسي لها في الجزائر[1].

والجدول التالي يبين تطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (05): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2015)

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل التضخم	17,9	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5	2,6	0,33	4,22	1,44
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015 (مارس)
معدل التضخم	2,58	3,56	1,64	2,53	3,53	4,86	5,34	3,91	4,52	8,89	3,26	2,92	4,6

المصدر: - عبد القادر بابا، **السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية**، جامعة مستغانم، ص: 7، منشورة على الموقع الإلكتروني.http://www.reevia.com، تاريخ الإطلاع: 2016/4/14.

- سليم مجلغ، وليد بشيشي، **تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر، ومدى تأثر بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص: 12.

- تقرير بنك الجزائر لسنة 2014.

من خلال معطيات الجدول السابق يلاحظ أنه في سنة 1990 كان معدل التضخم يساوي 17,9% ثم ارتفع بنسبة كبيرة سنة 1991 حيث بلغ 25,9%، ليبلغ أقصى حد له سنة 1992 بنسبة 31,7% لينخفض سنة 1996 إلى 18,7%، ثم عرف تراجع مهم سنة 1997 حيث بلغ 5,7%، ليستمر الانخفاض إلى 2,6% سنة 1999، ليصل إلى معدل قياسي بلغ 0,33% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال.

[1] سمير آيت يحي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

وترجع أسباب انخفاض معدل التضخم في الجزائر إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحرير الأسعار، ورفع أسعار الفائدة، وتقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازني والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية[1].

أما سنة 2001 فقد سجل معدل التضخم ارتفاع ملحوظ، ومرد ذلك هو نمو المجمع النقدي (M_2) بنسبة 22,30% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادية، لينخفض معدل التضخم إلى 1,44% نتيجة انخفاض معدل نمو (M_2) إلى 17,30% سنة 2002، بينما شهدت سنة 2003 ارتفاع في معدل التضخم حيث بلغ 2,58% ويمكن إرجاع جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36,29% مقابل معدل 25,13% سنة 2002، واستمر الارتفاع سنة 2004 حيث بلغ 3,56%، ليعاود الانخفاض سنة 2005 إلى 1,64% بسبب انخفاض معدل نمو السيولة المصرفية[2].

أما سنة 2006 نلاحظ ارتفاع معدل التضخم مجددا إلى 2,53% ليستمر في الارتفاع إلى غاية 2009 حيث يسجل أقصى قيمة وهي 5,7%، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية الزراعية والغذائية المستوردة، إضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية وارتفاع فائض السيولة النقدية الناتج عن ارتفاع السيولة في السوق النقدية، انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وعلى عكس السنوات السابقة فإن معدل التضخم في سنة 2010 تولد بفعل ارتفاع أسعار الخدمات[3].

ارتفاع معدل التضخم مجددا خلال سنتي 2011 و 2012، ليبلغ رقما قياسيا سنة 2012 بـ 8,89% نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب، رفع أجور العمال ورواتب العاملين في كل القطاعات وزيادة الأجر الوطني المضمون من 15000 دج إلى 18000 دج، خلل في تنظيم السوق نتيجة لارتفاع

---

[1] عبد القادر بابا، **السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية**، جامعة مستغانم، ص: 7، منشورة على الموقع الإلكتروني http://www.reevia.com، تاريخ الإطلاع: 2016/4/14.

[2] منير خروف ، لندة فريحة ، **معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري اعتمادا على السياسة النقدية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص: 9.

[3] سليم مجلغ، وليد بشيشي، **تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر، ومدى تأثر بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص: 12.

هامش ربح الوسطاء وارتفاع الأسعار الداخلية التي لا تعكس التراجع في الأسعار الخاصة بالمنتجات الأساسية المستوردة بل تتطور في الاتجاه المعاكس، أما سنة 2013 فقد شهدت تراجع في معدل التضخم إلى 3,26% نتيجة تراجع الأسعار العالمية لأهم المواد الغذائية ولمجموعة من السياسات المتخذة منها تخفيض قيمة العملة بـ 10%، امتصاص فائض السيولة من قبل البنك المركزي خاصة مع استحداثه لتقنية امتصاص السيولة لأجل 6 أشهر، التخفيف من الجباية المباشرة التي تؤثر على الاستيراد، وتميزت سنة 2014 باستمرار مسار تخفيض التضخم حيث بلغ معدل التضخم 2,92%[1].

الشكل رقم (06): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2015)

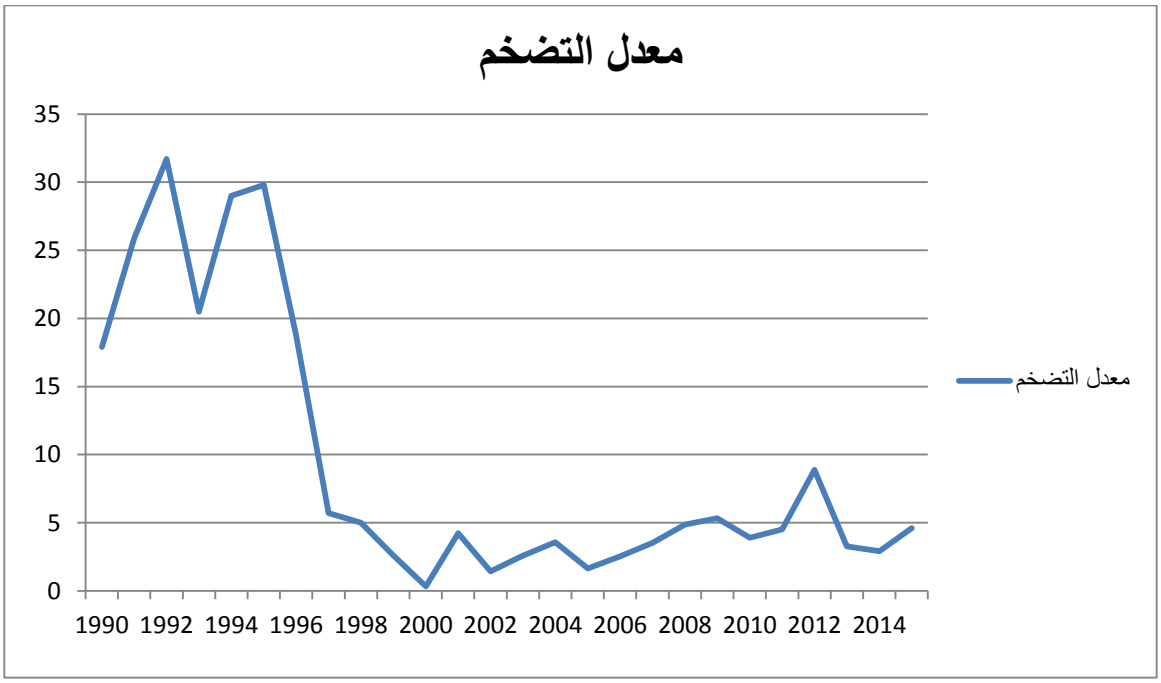

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات والبطالة في الجزائر

أولا: على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي، حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، أما الجزائر فقد عرفت خلال فترة التسعينات جهدا مبذولا في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية، فضلا عن أن الفترة كانت مجالا لتقلبات

[1] المرجع السابق، ص: 13.

اقتصادية عديدة مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، وكانت الإصلاحات تدور في النهاية حول الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آلية السوق بديلا عن آلية التخطيط المركزي، ورغم هذه الإصلاحات لم تتغير بنية الاقتصاد الجزائري بحيث لم يستطع التخلص من هيمنة المحروقات عليه، وهو ما انعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية[1].

ويمكن تتبع تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (06): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2015)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
1990	**0,84**	**2003**	**7,47**
1991	**0,5**	**2004**	**9,25**
1992	**0,2**	**2005**	**16,95**
1993	**-0,03**	**2006**	**17,73**
1994	**-4,40**	**2007**	**29,55**
1995	**-6,30**	**2008**	**36,99**
1996	**2,10**	**2009**	**3,86**
1997	**1,16**	**2010**	**15,32**
1998	**-1,79**	**2011**	**20,14**
1999	**-2,38**	**2012**	**12,057**
2000	**7,57**	**2013**	**0,134**
2001	**6,19**	**2014**	**-1,32**
2002	**3,66**	**2015 (مارس)**	**-14,39**

المصدر: - أمين مخفي، هناء بن جميل ، **تقييم فعالية سياسة نقدية في تحقيق أهداف المربع السحري ركالدور في ظل التحولات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2001-2014)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص: 8.

- تقرير بنك الجزائر لسنة 2014.

- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة الجزائر3، 2012، ص: 235.

[1] جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة الجزائر3، 2012، ص: 230.

يلاحظ من خلال الجدول أن رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-1999) عرف وضعية غير مستقرة انتقل فيها من الفائض إلى العجز، إلا أن أسوأ سنتين في هذه الفترة كانتا 1994-1995 أين بلغ العجز على التوالي 4,40 و 6,30 مليار دولار أمريكي وهي السنوات التي انخفض فيها البترول بشكل حاد، أما مع بداية سنة 2000 يلاحظ تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات حيث قدر بـ 7,57 مليار دولار أمريكي وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول الذي أنجر عنه ارتفاع الصادرات البترولية. [1]

وعلى الرغم من أن سنة 2008 شهدت تراجعا لأسعار المحروقات، فإن ميزان المدفوعات سجل فائض قياسي قدر بحوالي 37 مليار دولار أمريكي، وهو أهم فائض سجل منذ الاستقلال، ولكن هذه الوضعية تغيرت بشكل عميق سنة 2009، على إثر انخفاض سعر البترول بنسبة 37,73% مقارنة بسنة 2008 وبالتالي تراجع عائدات الطاقة، أما وضعية ميزان المدفوعات لسنتي 2010 و 2011 تترجم نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريبا[2]، ليعود رصيد ميزان المدفوعات للتراجع مرة أخرى بسنة 2012 برصيد 12,057 مليار دولار أمريكي ليحقق رصيد سالب خلال الثلاثي الأول من سنة 2015 ويمكن إرجاع ذلك بالدرجة الأولى إلى الانخفاض الشديد في أسعار البترول.

الشكل رقم (07): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2015)

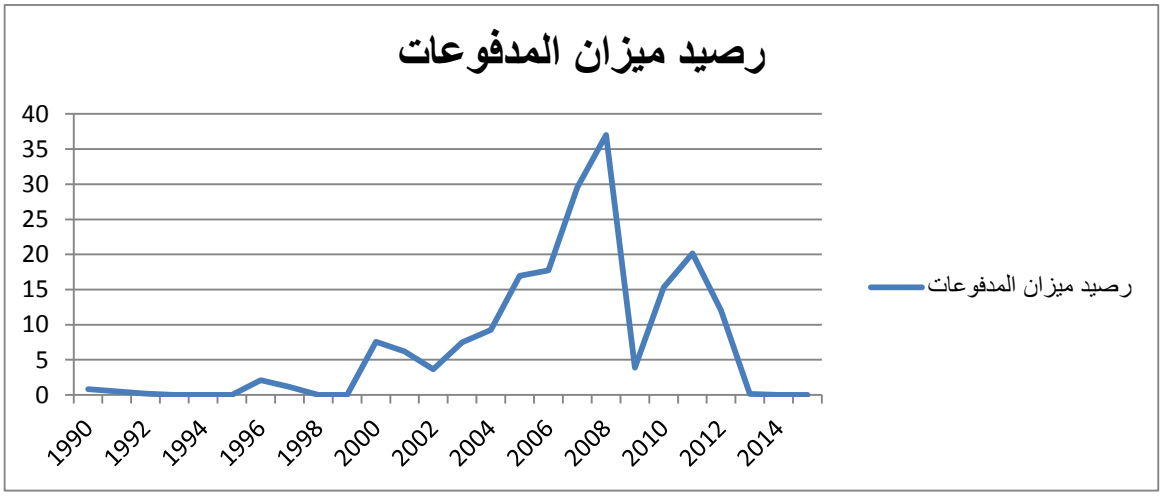

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

[1] المرجع السابق، ص: 231.

[2] فطيمة حمزة، حليمة عطية، **ممارسات السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (2002-2014)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجار الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص: 15.

ثانيا: على البطالة

تعتبر البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم على رغم اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها السياسية والاقتصادية، إذ أن تحسن مستوى التشغيل يمثل الهدف الموالي للسياسة النقدية بعد استقرار الأسعار وتحقيق النمو، ولقد شهدت سوق العمل الجزائرية تفاقما كميا ونوعيا لمشكلة البطالة، وازدادت حدتها مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، وعليه وضعت الجزائر مشروع لسياسة مواجهة البطالة مستخلصة من تجارب بعض الدول التي خاضت غمار الإصلاحات الاقتصادية[1].

ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (07): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2015)

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة	19,8	20,6	21,3	23,2	24,3	28,1	27,99	27,96	28
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	29,3	29,8	27,3	25,3	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015 (مارس)	
معدل البطالة	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,8	-	

المصدر: - وردة علوش، **دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر**، مجلة الدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014، ص: 47.

- أحمد غربي، أسامة بوشريط، **مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار (حالة الجزائر)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص: 11.

[1] رياض ريمى، عقبة_ريمى، **أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر (دراسة مقارنة بين الفترتين 1990-1998 و 1999 2010)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011، ص: 4.

يلاحظ من خلال الجدول أن البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال الفترة (1990-2000) وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية، ولم تمس التشغيل، وعليه تقهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة، فأصبحت هذه المؤسسات غير منتجة، وبذلك بلغت معدلات البطالة مستويات مرتفعة حيث قدرت سنة 2000 بـ 29,27% [1].

كما أن نتائج الإصلاح الاقتصادي لا تكمن فقط في الانكماش الاقتصادي وتقليص إنشاء فرص العمل، بل تسببت في فقدان مناصب شغل كانت موجودة، وفقدت إثر غلق المؤسسات بسبب انعدام مردوديتها المالية، أو بسبب المنافسة التي تعرفها نتيجة فتح أبواب التجارة الخارجية وإغراق السوق بالمنتجات المستوردة، وكذلك نتيجة طول المرحلة الانتقالية لخوصصة المؤسسات[2].

لكن معدل البطالة بدأ في الانخفاض منذ سنة 2001 حيث بلغ 27,3% واستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2010 و 2011 ليبلغ 10% بعدها عرف ارتفاع طفيف سنة 2011 (11%) ليتراجع من جديد إلى 9,8% سنة 2013.

ويمكن إرجاع سبب الانخفاض الكبير في معدلات البطالة إلى البرامج الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ابتداء من 2001 إلى غاية 2014 نتيجة ارتفاع أسعار البترول سنة 2001 وذلك من خلال برنامج إنعاش الاستثمار الذي توجه أساسا إلى دعم إنشاء مناصب عمل للشباب، بما في ذلك دعم الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم إضافة إلى ذلك إعلان الحكومة في 17افريل2005 عن برنامج تكميلي خماسي إلى غاية 2009 يهدف إلى دعم النمو[3].

---

[1] محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011، ص: 10.

[2] نذير عبد الرزاق، نوة بن يوسف، **انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011، ص: 9.

[3] أحمد غربي، أسامة بوشريط، **مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار (حالة الجزائر)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص: 12.

الشكل رقم (08): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2015)

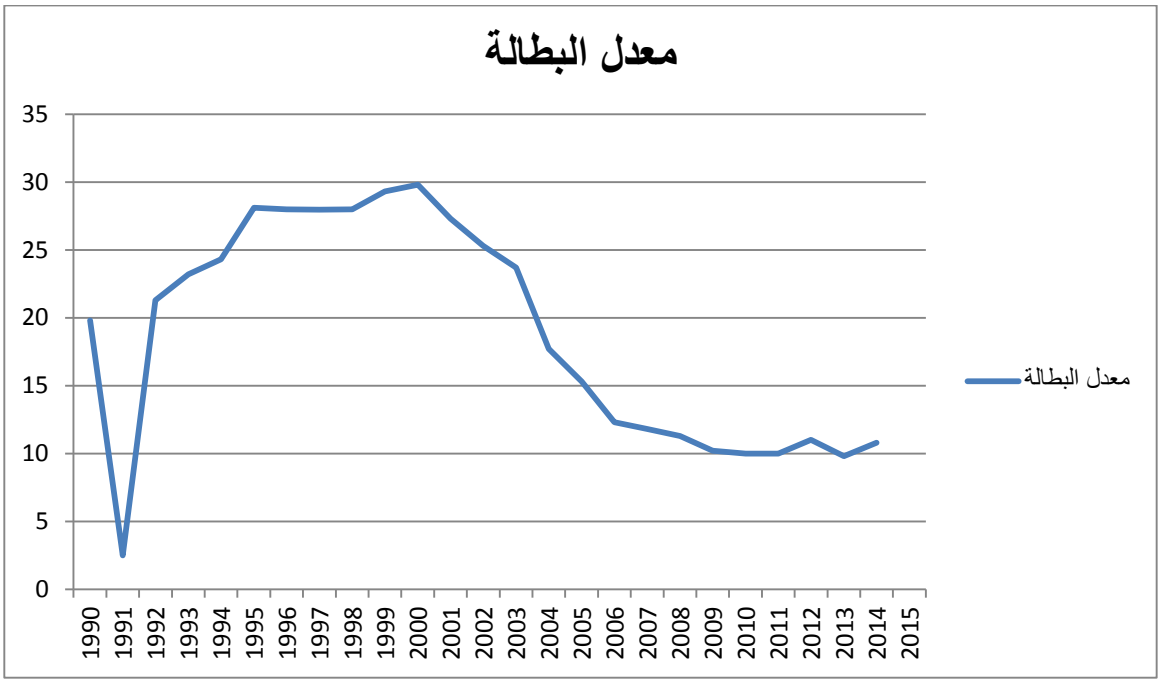

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

خلاصة:

إن تحول الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وفقا لقانون النقد والقرض 90-10، ساهم بشكل كبير في تغيير مسار السياسة النقدية بحيث عرفت منذ التسعينات توجهين الأول توسعي والثاني انكماشي وذلك وفقا لما تمليه الظروف الاقتصادية، وكذلك وفقا لأهداف ومتطلبات الدولة، كما ساهم في استحداث أدوات جديدة من شأنها التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

حاولت هذه الدراسة تناول السياسة النقدية كأحد أهم المواضيع الحالية التي تمس الاقتصاد الجزائري، إذ أخذت السياسة النقدية في الأوقات الحالية مكانة هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، وأصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة وعدم استقرار الأسعار واختلال ميزان المدفوعات بالحلول النقدية، وفي الجزائر أصبح الحديث عن السياسة النقدية ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض(90-10) المعدل والمتمم بالأمر(03-11)، واللذين ظهر فيهما اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود، ولتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة تم التطرق في الفصل الأول إلى تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات وذلك نظرا لكون عبء تنفيذ سياسة الإصلاح في الجزائر يقع في احد جوانبه على البنوك، وعليه أصبح إصلاح النظام المصرفي حتمية سواء من حيث منهج تسييره وإدارته أو من حيث المهام المنوط بها، وقد ارتأينا أن تقديم فيه النظام المصرفي الجزائري قبل قانون النقد والقرض ثم أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض وأخيرا النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض. أما في الفصل الثاني تم فيه إلقاء نظرة عامة حول السياسة النقدية باعتبارها عرفت تطورات هامة في ظل الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري، بحيث تم التعرض فيه إلى تعريف السياسة النقدية ومراحل تطورها بالإضافة إلى مختلف أنواعها وكذا المعلومات اللازمة لوضعها، ثم بعد هذا تم التطرق إلى الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها والتي تتمثل في الأهداف الأولية، الوسيطة والنهائية ومن اجل تحقيق هذه الأهداف يستخدم البنك المركزي عدة أدوات تنحصر في أدوات كمية وكيفية إضافة إلى أدوات أخرى، وفي الأخير تم االتعرض إلى دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال التأثير في كل من الادخار والاستثمار وكذا المساهمة في تطوير السوق النقدية والمالية.

في حين الفصل الثالث والأخير خصص للسياسة النقدية في الجزائر تدعيما للجانب النظري، بحيث تتناول مسار السياسة النقدية في ظل الإصلاحات المصرفية فمنذ سنة1990 ظهرت معالم السياسة النقدية فيما يتعلق بالأدوات والأهداف التي لا تختلف كثيرا عن ما هو معمول به في باقي دول العالم، كما تم الإشارة إلى الأدوات التي استخدمها بنك الجزائر بدء بمعدل إعادة الخصم من اجل تقييد وتوسيع منح القروض، فالاحتياطي الإجباري فرغم إحداث هذه الأداة في سنة 1994 إلا أنها لم تطبق

فعلا إلا منذ سنة 2001، في حين تعتبر السوق النقدية فضاء تدخل بنك الجزائر بأدواته المختلفة وأهمها عمليات السوق المفتوحة لتمكينه من تحقيق أهداف السياسة النقدية، وأيضا في هذا الفصل تم التعرض إلى اثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

1- اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يمكن إثبات صحة هذه الفرضية كون الجزائر قامت بعدة إصلاحات خلال فترة التسعينات جاءت بعدة ثمار على الاقتصاد الوطني، حيث تميزت السياسة النقدية خلالها بالحزم والحذر وذلك باعتمادها على أدوات عديدة للتحكم في مختلف المتغيرات الاقتصادية.

الفرضية الثانية: تم إثبات عدم صحة الفرضية حيث أن السياسة النقدية في الجزائر أثرت على بعض المتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل في العرض النقدي والتضخم والبطالة في حين أنها لم تؤثر على ميزان المدفوعات الذي كان مرتبط بتغيرات أسعار البترول.

الفرضية الثالثة: يمكن إثبات عدم صحة هذه الفرضية إذ بمطلع الألفية الثالثة انتهجت الحكومة في الجزائر منحى مغاير للسياسة الاقتصادية الكلية، فأصبحت السياسة النقدية أداة ثانوية مساعدة للسياسة المالية مع منح صلاحيات أوسع للوزارة المالية لجعل السياسة النقدية تتماشى مع متطلبات برنامجي الإنعاش ودعم النمو.

2- نتائج الدراسة:

- لقد قدمت الإصلاحات النقدية المنتهجة بفضل قانون النقد والقرض عدة إضافات إذ منحت السلطة النقدية كامل الاستقلالية في ممارسة أنشطتها ضمن سوق نقدية؛

- مع صدور قانون النقد والقرض تم الفصل بين البنك المركزي الجزائري وكل من الحكومة، فأصبح مستقلا عنها وكذا الخزينة العمومية بعد إبعاد هذه الأخيرة عن دائرة الائتمان ووضع سقف لتسليف بنك الجزائر لها من أجل تمويل عجز الموازنة وإجبارية استرجاع الدين؛

- السياسة النقدية مركبة من كلمتين الأولى السياسة وتعني التدبير والثانية تعني النقود، وبالتالي جمع الكلمتين يعني مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي

للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية سواء بالزيادة أو النقصان بغية تحقيق مجموعة من الأهداف باستخدام مجموعة من الأدوات؛

– لا يمكن الكلام عن سياسة نقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض وخصوصا منذ سنة 1994، حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، والتي شكلت فيها السياسة النقدية عنصرا أساسيا؛

– لقد تمكن بنك الجزائر من مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والتي أثبتت فعاليتها من خلال التحكم في فائض السيولة الذي اتسم به النظام المصرفي منذ سنة 2000 بشكل فعلي؛

– تمكنت الجزائر خلال السنوات الأخيرة من تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة التحكم في معدلات التضخم والبطالة واستقرار ميزان المدفوعات.

3– التوصيات والاقتراحات:

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها، فإننا نضع التوصيات التالية والتي تساهم بشكل كبير في تفعيل دور السياسة النقدية في الجزائر، والتي نذكر منها:

– يجب الأخذ بالسياسة النقدية التي تناسب ظروف الدولة واقتصادها والتقليل من تكاليف الإصلاح غير المدروسة والمحافظة على استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية؛

– تفعيل أدوات السياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بمعدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، واتخاذ الحكومة الجزائرية لكل الإجراءات لضمان اقتصاد مندمج في الاقتصاد العالمي؛

– ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة ومستقرة من أجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام هذه الأدوات؛

– العمل على تطوير النظام المصرفي ومنح السياسة النقدية استقلالية أكبر تسمح للبنك المركزي بأداء وظائفه للتأثير على المتغيرات الاقتصادية؛

– ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتدعيم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المخططة.

– آفاق البحث:

كنتيجة لهذا الجهد المتواضع ورغم محاولة إثراء هذا البحث بكل المعلومات اللازمة والضرورية، إلا أنه من الطبيعي أنه لا يخلو من النقائص وذلك لاتساع نطاق الدراسة وأهميتها وكثرة المفاهيم والجوانب المتعددة التي يتناولها الموضوع، فإن هذا البحث لا يدعى الكمال والتمام ولكن الأكيد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع، وبغية فتح باب البحث والدراسة من جديد تم اقتراح بعض الآفاق للبحث في شكل عناوين تصلح لأن تكون إشكاليات موضوعات بحوث مستقلة:

– أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية.

– فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

– السياسة النقدية وأثرها على الانتعاش الاقتصادي الوطني.

– دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

- الكتب:

1- أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

2- أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991.

3- إسماعيل محمد هاشم، **السياسة النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011.

4- أكرم حداد، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

5- بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

6- بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

7- توفيق محب خلة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

8- جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

9- جمال خريس وآخرون، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.

10- حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.

11- رحيم حسن، **النقد والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

12- رحيم حسين ، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

13- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

14- سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، 2004.

15- سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

16- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

17- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

18- ضياء مجيد الموسوي، **الإصلاح النقدي**، الطبعة الأولى، الملكية للطباعة والإعلام والنشر، الجزائر، 1993.

19- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

20- عبد القادر السيد متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

21- عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006.

22- عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008

23- عبد المجيد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

24- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

25- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

26- فليح حسن خلف، **النفود والبنوك**، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006،

27- محفوظ لعشب، **سلسلة القانون الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

28- محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية)**، دار غيراء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

29- محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

30- محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.

31- نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

32- هبل عجملي الحنابي، ياسين رمزي إرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

33- وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.

34- يسرى مهدي السامرائي، زكريا مطلك الدوري، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، بدون سنة النشر.

- المجلات:

1- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة الجزائر، 2012.

2- سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد2، 2015.

3- عبد الرزاق حبار، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011.

4- علي صاري، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، جامعة سوق أهراس، 2014.

5- مصطفى عبد اللطيف، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي (حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، 2006.

6- وردة علوش، **دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر**، مجلة الدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014.

- المذكرات والرسائل:

1- بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015.

2- حسني مبارك يعلي،**إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2012.

3- حنان باكور ، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014.

4- رتيبة فنغور، **دور سعر الصرف في السياسة النقدية (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة، 2014.

5- شافية بن عيسى، **آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011.

6- صالح لحبيب، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر للفترة 1996-2011)**، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

7- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر الفترة (1990-2000)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2003.

8- عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2012.

9- عبد الله البحري، **أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)**،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.

10- العيد صوفان، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة (دراسة تجربة الجزائر)** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011.

11- لونيس إكن، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2009)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011.

12- محمد علة، **الدولرة ومشاكل عدم إستقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2003.

13- محمد فودو، **السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.

14- هشام بورمة، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة سكيكدة، 2009.

- الملتقيات:

1- أحمد غربي، أسامة بوشريط، **مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار (حالة الجزائر)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

2- أمين مخفي، هناء بن جميل ، **تقييم فعالية سياسة نقدية في تحقيق أهداف المربع السحري ركالدور في ظل التحولات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2001-2014)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

3- بن علي بلعزوز، عاشور كتوش، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والآفاق)، جامعة جيجل،2004.

4- بن علي بلعزوز، عاشور كتوش، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)، جامعة الشلف، 2013.

5- رياض ريمى، عقبة ريمى، **أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر (دراسة مقارنة بين الفترتين 1990-1998 و 1999 2010)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011 .

6- سليم مجلغ، وليد بشيشي، **تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر، ومدى تأثرها بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

7- سمير آيت يحي، **فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

8- صالح مفتاح، **أداء النظام المصرفي الجزائري من قبل الاحتلال إلى فترة الإصلاحات**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.

9- عزيزة بن سمينة، منجية بورحلة ، **السياسة النقدية في الجزائر واستهداف التضخم (بين الأداء والفعالية)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

10- علي بودلال ، محمد سعيداني، **فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إصلاح المنظومة المصرفية، جامعة تلمسان، 2005.

11- علي فلاق، كمال باصور، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2015)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015 .

12- فاروق تشام، **أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، 2004.

13- فضيل رايس، **تراكم السيولة المصرفية وانعكاساته على سير السياسة النقدية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة العربي التبسي، الجزائر،2015.

14- فطيمة حمزة، حليمة عطية، **ممارسات السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (2002-2014)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجار الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

15- ليلى إسمهان بقبق، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

16- ليلى إسمهان بقبق، سنوسي بورقعة، **دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة (حالة الجزائر)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2015.

17- محمد بن بوزيان وآخرون، **مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

18- محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011.

19- منير خروف ، لندة فريحة ، **معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري اعتمادا على السياسة النقدية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

20- نذير عبد الرزاق، نوة بن يوسف، **انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011.

21- نور الدين تمجغدين، عرابة الحاج، **تحديث القطاع المصرفي في الجزائر (الإستراتيجية والسياسة المصرفية)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 2008.

- **النصوص القانونية:**

1- الجريدة الرسمية، المواد 114،115،130،11 من قانون النقد والقرض، الصادر في 1990/04/14، العدد 16.

- **التقارير والنشرات الإحصائية:**

1- النشرة الإحصائية لبنك الجزائر1990،2006.

2- بيانات النشرة الثلاثية الإحصائية للسنوات 2007، 2010.

3- تقرير بنك الجزائر لسنة 2014.

-المواقع الإلكترونية

1- www.albassar.net « maktaba » sénimaire.

2- http://www.reevia.com .

3- www.amf.org.ae

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Abdel Karim Sadeg**, le système bancaire Algérien (la nouvelle réglementation)**, Sans publishing, alger, 2006.

2. Fondation Friedrich Ebert, **Actes de la jeune recherche en économie, Société et culture**, lauréats du concours FES, Algérie 2012.

3. Nacera Derder, **la rôle du système bancaire Algérien dans financement de l'économie**, There de Magister option finance, 2000.

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (1990–2015)	**68**
02	تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة (1990–2015)	**69**
03	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990–2015)	**72**
04	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990–2015)	**75**
05	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990–2015)	**78**
06	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990–2015)	**81**
07	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990–2015)	**83**

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري	**14**
02	النظام المصرفي الجزائري وأجهزة الرقابة بموجب القانون 86-12	**16**
03	البنوك والمؤسسات المالية في النظام المصرفي الجزائري	**36**
04	آلية تأثير سعر إعادة الخصم	**49**
05	تطور مقابلات الكتلة في الجزائر للفترة (1990-2015)	**77**
06	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2015)	**80**
07	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2015)	**82**
08	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2015)	**85**

الملخص:

إن التوجهات الجديدة للاقتصاد الجزائري دفعت به إلى اعتماد إصلاحات جديدة على مستوى النظام المصرفي قصد مسايرة التغيرات والتحولات في النظام المالي الدولي، وجاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الأخيرة.

وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير لهذه السياسة الجديدة على بعض المتغيرات الاقتصادية خاصة منها العرض النقدي ومعدل التضخم والبطالة، بينما لم يكن هناك التأثير واضح على ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: إصلاحات النظام المصرفي، السياسة النقدية، المتغيرات الاقتصادية.

Summary :

The new rientations of the Algerian economy has pushed it to the adoption of new reforms on the banking system le role in order to keep pace with changes and shifts in the international Financial system, and this study to pic deals with monetary Policy in terms recent reforms.

And this study has consluded to the existance of the effect of this new Policy on some economic varrables particulary money supply, the rate of the inflation and employment while there was no clear effect on the balance of payments.

Key words : reforms of the banking system, moneatary policy,

Economic Variables.